الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

دور الافصاح الالكتروني في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطلبة :
- بوليفة شكري
- بوخزنة اسماعيل
- بن قانة عبد المنعم
- بوسكايه أيمن

إشراف الأستاذ :
- د. دريدي البشير

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. يونس زين	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
د. بشير دريدي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
د.محمد الهادي ضيف الله	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022 / 1442-1443

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

نحمد الله على أن من علينا من علم متواضع وألهمنا قوة الصبر والتحمل

لإعداد هده الاطروحة نتوجه بالشكر الخاص

لأستاذنا العزيز الدكتور **دريدي البشير** المشرف على هذا البحث

و الذي أغناها بملاحظاته القيمة رغم كل المسؤوليات

والواجبات الكبيرة الواقعة على عاتقه .

كما نقدم شكرنا لكل أساتذة

كليات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر

ونسجل شكرنا وتقديرنا لكل من قدم لنا يد المساعدة لانجاز هذا العمل المتواضع .

والى كل من لم يسعفنا الحظ في ذكر أسمائهم .

ولن ننسى ان نقدم شكرنا المسبق للسادة الأساتذة المقررين والممتحنين والسيد الرئيس .

'وما توفيقنا الا بالله'

الإهـــداء

نهدي هذا العمل المتواضع

الى من احترقا كالشمعة لينيرا لي طريق العلـم ومسالك الاخلاق

الى من امرنا بالإحسان اليهما الوالدين العزيزين .

الى اخواننا وأخواتنا .

الى كل عائلاتنا كبيرا منها وصغيرا

الى كل من كانوا خير جليس و أنيس أحبابي و أصدقائي .

الى كل من علمنا حرفا وتمنى لنا الخير .

الى كل عمال وموظفي وأساتذة جامعة الشهيد حمه لخضر .

الى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب او من بعيد .

ملخص الدراسة:

الملخص :تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية إذ تعد حوكمة الشركات بمثابة اللبنة الأساسية لتحقيق الشفافية والحد من الفساد المالي والمحاسبي .ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية سونلغاز بالوادي وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث استخدمنا الاستبانة تم توزيعها على إطارات وموظفي مصلحة المحاسبة والمالية بسونلغاز وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي spss في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد توصلت هده الدراسة إلى أنه توجد علاقة تأثير كبيرة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة التقارير المالية

Study summary:

Abstract: This study aims to identify the impact of applying corporate governance rules on accounting disclosure and the quality of financial reports, as corporate governance is the basic building block for achieving transparency and reducing financial and accounting corruption. To achieve the objectives of the study, we conducted a field study at the National Institution of Sonelgaz in the valley. We used the descriptive analytical method in conducting the study by collecting data from its primary and secondary sources. We used a questionnaire that was distributed to the frameworks and employees of the Accounting and Finance Department in Sonelgaz. The statistical analysis program spss was used to analyze data and test hypotheses This study concluded that there is a significant influence relationship between corporate governance rules, accounting disclosure and the quality of financial reports

Keywords: corporate governance, accounting disclosure, quality of financial reports

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

الإهـــداء.....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

مـــقدمـــــة .....أ

الفصل النظري: العلاقة بين تفعيل عملية حوكمةالشركات وتحسين التقارير المالية

المبحث الأول: ماهية الافصاح الالكتروني 10

المطلب الاول: مفهوم الافصاح الالكتروني 10

الفرع الأول: تعريف الإفصاح الإلكتروني 10

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني..... 11

المطلب الثاني: اهمية الافصاح الالكتروني..... 12

المطلب الثالث: متطلبات ومقومات الافصاح الالكتروني..... 12

المطلب الرابع: مزايا الافصاح الالكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي 13

المبحث الثاني: اطار الحوكمة للشركات..... 15

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة وحوكمة الشركات..... 15

الفرع الأول: تعريف الحوكمة..... 15

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات 17

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الحوكمة 18

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الحوكمة 21

الفرع الأول: أهداف الحوكة..... 21

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات..... 23

المطلب الرابع: معايير واحكام حوكمة الشركات 26

المبحث الثالث: العلاقة بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات 32
المطلب الاول: العلاقة بين جودة التقارير المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 32
المطلب الثاني: دور الافصاح في تفعيل حوكمة الشركات 33
المطلب الثالث: ترابط بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات 34
المطلب الرابع: خصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية 35

الفصل التطبيقي دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي

تمهيد: 40
1- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية: 41
1-1 منهجية الدراسة: 41
1-2 مجتمع وعينة الدراسة : 41
1-3 استبانة الدراسة (أداة الدراسة): 42
2- صدق وثبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الاحصائية: 43
2-1 صدق وثبات الاستبانة: 43
3- خصائص وسمات عينة الدراسة: 48
4- المعالجة الاحصائية: 53
5- نتائج الدراسة الميدانية: 54
5-1 تحليل فقرات الدراسة: 54
خـــاتمـــــة 56
قائمة المصادر والمراجع 63

قائمة الجداول

الجدول (1) :مجتمع وعينة الدراسة 41
الجدول (2): محاور الاستبانة وعدد فقراتها 42
الجدول (3): الإجابة على الفقرات حسب مقياس ليكارت الخماسي 42
الجدول (4): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول :وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة 43
الجدول (5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات: 44
الجدول (6): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. 45
الجدول (1): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع :توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.46
الجدول (8): معامل الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة 47
الجدول (9): معامل الثبات ألفا كرونباخ 47
الجدول (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس..... 48
الجدول (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر..... 49
الجدول (12): توزيع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي..... 50
الجدول (13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي..... 50
الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية 51
الجدول (15): توزيع افراد العينة حسب متغير عدد السنوات الخبرة 52
الجدول (16): تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة 54
الجدول (17): تحليل فقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة..... 57
الجدول (18): تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع 59
الجدول (19): تحليل فقرات المحور الرابع تتوفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية..... 62

قائمة الأشكال

الشكل (1): اهداف الحوكمة..... 21
الشكل (2): معايير حوكمة الشركات..... 27
الشكل (3) تلك الخصائص..... 38
الشكل (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس. 48
الشكل (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر. 49
الشكل (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي 50
الشكل (7):توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي..... 51

مـــقدمـــة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحديات واضطرابات معتبرة سواء كان في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو حتى في المجال الثقافي والبيئي، ونظرا للأزمات والانهيارات التي تعرضت لها الشركات العملاقة والتي كان سببها الرئيسي تفشي الفساد الأخلاقي، حيث ظهرت حوكمة المنظمات كأحد أهم الآليات الضرورية اللازمة لتحسين العمل في المنظمات من خلال تحقيق الشفافية والعدالة مما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح الأطراف ذات المصلحة وبالتالي الحوكمة دورا فعال في حماية المنظمة والتأكد من صدقها وتأكيد مصدقتيها سواء في الحاضر امتداد ذلك في المستقبل، ويعتبر الإفصاح أحد أهم أساليب الحوكمة في المنظمة التي تساهم في دقة وصلاحية القوائم المالية.

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، والذي يحظى باهتمام كبير وواسع من قبل الباحثين الأكاديميين وكذا الممارسين وكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية على حد سواء.

وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وأصبحت تشكل عنصرا هاما لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي، خصوصا في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض حيث يشهد عالم المال والأعمال منذ فترة جملة من التحولات والتغيرات التي مست اقتصاديات العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وذلك بعد تعدد وتوالي الأزمات والفضائح المالية التي هزت كبرى الشركات عبر العالم مثل :الانهيارات المالية التي حدثت في دول شرق آسيا عام7991 ، وأزمة شركة ERNON لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام1002 ، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام2002 ، وأزمة الرهون العقارية عام 8002 ويعود سبب هذه الانهيارات والأزمات إلى الفساد المالي والمحاسبي نظرا لافتقار إدارة تلك الشركات لأخلاقيات الأعمال، إضافة إلى نقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، والتي أعدت بطريقة لم تظهر حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية.

وقد نتج عن هذه الأزمات فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة لعدم دقة ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة من قبلهم، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عنصر يميزها وهو جودتها.

وكنتيجة لكل هذه التطورات زاد الاهتمام بوضع قواعد ومبادئ لإدارة الشركات من أجل إعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وحماية كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة من التلاعب المالي والمحاسبي والفساد الإداري وكذلك تعزيز جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية المعلنة في الأسواق المالية من قبل الشركات والتي يحتاج إليها المستثمرون.

إشكالية الدراسة:

يمكن لحوكمة الشركات أن تؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وهذا من خلال الالتزام بتطبيق القواعد التي أرستها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وفي هذا الصدد يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسة سونلغاز بالوادي؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤل الرئيسي يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن لحوكمة الشركات توفير إطار محكم وفعال يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد إفصاح محاسبي وجودة تقارير مالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟

 الفرضيات:

- توفر إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة؛

- توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛ – توجد علاقة تأثير لمقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛

- يوجد إفصاح محاسبي وجودة تقارير مالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة .

□ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال:

- التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛

- التعرف على طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛

- إبراز انعكاسات تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛

- التعرف على واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية لسونلغاز ومدى التزامها بقواعدها.

□ أهمية الدراسة:

- تساهم هذه الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كأحد أبعاد التنمية المستدامة والمتمثل في البعد السياسي الذي من متطلباته توفير الثقة والشفافية في الإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح؛

- توضيح أهمية حوكمة الشركات كنظام هيكلي وبرنامج إجرائي للإحكام الرقابة على أداء الشركات وتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

□ أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي والاهتمام بالبحث في موضوع حوكمة الشركات؛

- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية وفتح المجال للبحث فيه أكثر من قبل الطلبة؛

- المكانة التي أصبحت تتميز بها مواضيع الحوكمة في ظل انتشار الفساد المالي والإداري وانهيار العديد من الشركات.

❖ الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تمت الدراسة في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى غاية شهر ماي على مستوى مؤسسة سونلغاز الوادي بولاية الوادي.

❖ المنهج المتبع:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فإننا سنتبع ونعتمد على المناهج العلمية التالية:

- المنهج الاستقرائي: وذلك بدراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال أسلوبين:

الأول: الدراسة النظرية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية للموضوع.

الثاني: الدراسة التطبيقية والتي تتضمن تصميم الاستبيان وتوزيعه على موظفي وإطارات مصلحة المحاسبة والمالية في مؤسسة سونلغاز الوادي، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في الإجابة على مشكلة الدراسة والاعتماد على البرنامج الإحصائي spss في تحليل ودراسة نتائج الاستبيان.

□ الدراسات السابقة:

– دراسة ماجد اسماعيل أبو حمام ،2009 " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودةالتقارير المالية " دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية."

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارية، قسم المحاسبة والتمويل.

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 فرد من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، ومن ثم استخدام برنامج التحليل الاحصائي spss وذلك لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال انتشار تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذين.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكلة لهذا الغرض لمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

– مداخلة لملتقى حول" حوكمة الشركات المالية للحد من الفساد المالي والإداري " كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة ماي 2012 بعنوان: " تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية "، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، حالة ولاية بسكرة، من إعداد الأستاذين: بن عيسى عمار وعمر سامي.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عددها 90 مفردة من مجتمع الدراسة، والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شلمت على 20 فقرة موزعة على من ثلاثة محاور وهي: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة ،توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون باستخدام البرنامج الاحصائيspss، وإشارات نتائج الدراسة إلى:

- ✓ وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة؛
- ✓ توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب مماسة قواعد الحوكمة؛
- ✓ توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

- دراسة رياض زلاسي: " إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "

دراسة حالة شركة أليناس للتأمينات الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطور جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على انعكاسات جودة التقارير المالية والتي يتم تطبيقها في ظل حوكمة الشركات على جميع الأطراف الطالبة لهاته المعلومات والتعرف على واقع الحوكمة في الشركة محل الدراسة وقد توصل الباحث إلى:

- تكمن أهمية حوكمة الشركات في زيادة مصداقية ورفع الثقة في مخرجات النظام المحاسبي خاصة فيظل تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي يهدف إلى رفع جودة وشفافية المعلومات المحاسبية والماليةوتطور الافصاح المحاسبي من أجل حماية المستمرين والمقرضين.

- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة، بحيث أن التكامل ين هذه الآليات يؤدي إلى خلق ثقة في المعلومات المحاسبية وتدعيم مصداقيتها.

- دراسة قرواني أسامة: " أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي

" دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولايتي ورقلة وغرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014-2015.

تحاول هذه الدراسة إبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي وكيفية والاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال استخدام آليات الحوكمة والتي من أهمها المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة الخارجية، بحيث تتعدد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ومنها تحقيق الرقابة المحاسبية، تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور المراجعة الداخلية والخارجية وضرورة وجود لجان المراجعة وتحقيق الافصاح والشفافية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية ومستوى جودتها ومدى أهمية الإفصاح، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي.

- دراسة أمينة بوحاريش وبسمة بن عمر" دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المحاسبية " دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية، جيجل. مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جبجل 2014 " حيث تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الجودة العالية، وذلك من خلال التنظيم الاداري والمهني المتكامل الذي يشمل على وجود مجلس إدارة فعال ولجنة مراجعة، وكل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حيث تحقق هذه الآليات الشفافية في إعداد القوائم المالية وبالتالي توفير

الموثوقية في المعلومات المحاسبة المنتجة والموزعة، كما يلعب الإفصاح المحاسبي والشفافية دوراكبيرا في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، إذ أن الابلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوىبالنسبة لمستخدميها

يحدث تأثيرا إيجابي على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات ومستوى جودة المعلومة المحاسبية حيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهو بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية.

❖ هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي .

حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات وذلك من خلال استعراض ماهيتها، قواعدها والأطراف المعنية بتطبيقها وأخيرا نظام وتجارب بعض الدول في حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فسنتطرق من خلاله إلى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات وذلك من خلال إبراز الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي ثم توضيح جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة بها، وأخيرا توضيح العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

أما الفصل الثالث فيتمثل في الجانب التطبيقي لموضوع البحث حيث سنتناول في هذا الفصل تقديم مؤسسة سونلغاز الوادي كما سنتناول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ثم صدق وثبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الإحصائية، وأخيرا تحليل النتائج واختبار الفرضيات .

❖ صعوبات الدراسة:

يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- صعوبة التنسيق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذا البحث؛
- صعوبة القيام بجمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبيان؛
- صعوبة إيجاد المستجوبين المتمكنين من الموضوع.

الفصل النظري

العلاقة بين تفعيل عملية حوكمة الشركات وتحسين التقارير المالية

المبحث الأول: ماهية الافصاح الالكتروني

المطلب الاول: مفهوم الافصاح الالكتروني

الفرع الأول: تعريف الإفصاح الإلكتروني

أولا: قبل الخوض في تحديد مفهوم الإفصاح الإلكتروني ينبغي التمييز بين هذا المفهوم ومفهوم المحاسبة الإلكترونية فالمحاسبة الإلكترونية يقصد بها "استخدام الكمبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بدءا بالمدخلات المتمثلة بالمستندات المحاسبية للعمليات المالية المختلفة مرورا بعملية تشغيل هذه المدخلات لاستكمال مراحل الدورة المحاسبية وانتهاء بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية والتقارير الداخلية[1] "

ثانيا: تعريف الإفصاح الإلكتروني.[2]

أما الإفصاح الإلكتروني يعني نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الانترنت أي عرض المعلومات فقط وليست معالجتها كما هو في المحاسبة الإلكترونية .

وقد عرف أحد الكتاب (توفيق): الإفصاح الإلكتروني بأنه "نشر كل ما يتعلق بالعرض والإفصاح العام للقوائم المالية وإيضاحاتها المرفقة والمعلومات المرتبطة بها على شبكة معلومات إلكترونية متاحة للمستخدمين العاملين".

ويشير (hollis, 1999,pp241-257) إلى أن الشركات التي تستخدم الانترنت لنشر تقاريرها المالية يعتبر إفصاح إلكتروني ، إذ يتم نشر القوائم الآتية على موقع الويب الخاص بالشركة ويشمل:

1- مجموعة شاملة من البيانات المالية (يضمنها الهوامش وتقارير المدققين).

2- تقرير مجلس الإدارة السنوي في مكان آخر على الانترنت.

3- تقارير إلى هيئة تبادل الأوراق المالية (securities and Exchange commission SEC) لتجميع البيانات المالية للشركات المساهمة، ومن ثم تحليلها وفق نظام معين وطرحها على موقع SEC على الانترنت وقدمت لجنة دراسة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) تعريفا للتقارير عبر الإنترنت (web-Based Business Reporting)

---

[1] م.م.رباز محمد حسين محمد , الافصاح الالكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية , مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة السليمانية , العدد 37, المجلد 1, 2017 , ص 306.

[2] بكر ابراهيم محمود, نضال عزيز مهدي, دور مسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الافصاح الالكتروني للقوائم المالية ,جامعة المستنصرية , قسم المحاسبة , ص 4.

بأنها: "عملية النشر أو التقرير العام الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية للبيانات التشغيلية والمالية عبر الانترنت".[1]

وهو وسيلة من وسائل الإفصاح المحاسبي التي تقوم فيه المؤسسة اختياريا باستخدام الشبكة العنكبوتية الانترنت في نشر كل وبعض المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بها لتوصيل نتائج الأعمال التي قامت بها لمستخدمي التقارير المالية بطريقة سريعة وبعرض مميز.

إن الافصاح الالكتروني: عبارة عن استخدام شبكة الانترنت في نشر والافصاح عن المعلومات المالية الملائمة اللازمة والموثوق بها لإعطاء صورة واضحة وصحيحة لمستخدميها، تعينهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. [2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

تتمثل العوامل التي تؤثر في قيام الشركة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التالي[3]:

1- حجم الشركة:

يعتبر حجم الشركة العامل المشترك بين جميع الدراسات التي بحثت في العوامل المؤثرة في قيام الشركات بالإفصاح عبر الإنترنت حيث اتفقت على وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وبين الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت.

2 – مستوى أداء و ربحية الشركة:

حيث تتميز الشركات التي تقوم بالإفصاح عبر الإنترنت عن غيرها من الشركات بأنها تحقق عائدا سوقيا أكبر ،يحقق أعلى عائد على الأصول، وهو ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى إدارة الشركة وربحيتها وبين قيامها بالإفصاح المحاسبي عبر الانترنت .

3 – ملكية رأس المال من جانب القطاع الخاص :

توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين نسبة ملكية القطاع الخاص في هيكل رأس المال للشركات أو البنوك وبين قيامها بالإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت، فكلما زادت نسبة ملكية القطاع الخاص لأسهم الشركة كان ذلك حافزا لاستخدام الإنترنت للإفصاح المحاسبي اعتباره أداة إفصاح لقطاع واسع من المستخدمين.

---

[1] عبد الرحمان محمد سليمان رشوان , اثر الافصاح الالكتروني للمعلومات المالية على كفائةسوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقاريرالمالية , مدلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , كلية العلوم التكنولوجيا , غزة – فلسطين , العدد09,جوان 2018, ص

[2] عبد القادر دشاش , مسعود صديقي ر, دور الافصاح الالكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية , مجلة أداء المؤسسات الجزائري , كلية العلوم إ و ت و ع ت , ورقلة العدد14 ,2018 ,ص2

[3] مستورة شميلة توتو سليمان , الإفصاح الالكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي) , جامعة النيلين , رسالة ماجستير ,2018 , تخصص محاسبة ,ص35

المطلب الثاني: اهمية الافصاح الالكتروني

تتمثل أهمية الافصاح الالكتروني في الآتي[1] :

- تحقق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية؛
- إمكانية إنتاج وتوزيع المعلومات الإلكترونية بشكل سريع؛
- إمكانية إجراء التعديلات بشكل فوري؛
- يمكن توزيع المعلومات الإلكترونية لكل أرجاء الأرض دون الحاجة لأجور التوزيع؛
- يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الملائمة مما يساعد على تحويل اتجاه الاستثمار والإقراض إلى الشركات ذات الكفاءة العالية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة إليها.

المطلب الثالث: متطلبات ومقومات الافصاح الالكتروني

1- متطلبات الافصاح الالكتروني[2]:

اتاح الافصاح الالكتروني إمكانية الاستفادة من مكونات التكنولوجيات وأساليب العرض المتقدمة التي يتميز بها الانترنت ، والتي لم يكن من الممكن الاستفادة منها في ظل الأسلوب التقليدي للإفصاح وقد قامت عدة دراسات باستعراض من أهم هذه التكنولوجيات وأساليب العرض ،إلا أن كلا من دراسة لجنة معايير محاسبة الدولية (IASC,1999) ودراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB,2000) تتميزان عن غيرهما من الدراسات بقيامها باستعراض شامل لأغلب التكنولوجيات المتاحة والمستخدمة في الإفصاح حتى تاريخ كل دراسة وأهما مايلي :

- الأقراص المدمجة CD - ROM .
- لغة ترميز النصوص النصوص التفاعلية HTML .
- الاضافات Plug-ins .
- الورق الالكتروني EIectronicPaper .
- قواعد البيانات Data Bases .
- الرسوم ووسائل العرض ثلاثية الأبعاد. Dimensi 3 .
- الوسائط المتعددة .Multi Media .

[1] مستورة شميلة توتو سليمان , نفس المرجع ,ص 36/35

[2] محمود رجب يس غنيم, دور الإفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري , جامعة بنها ,قسم المحاسبة ,ص21

- أدوات ومحركات البحث SearchEngines and Tool.
- الأدوات الذكية .Intelligent Agent .
- لغة الترميز الموسعة والمطورة.(XML) .

2- مقومات الافصاح الالكتروني[1]:

وأشار (رمضان والشجيري ،2009م) إلى أنه لابد من وجود مجموعة من المقومات الأزمة لإنجاح الشركات في تطبيق الإفصاح الالكتروني ، وتتمثل هذه المقومات في ما يلي:

- يتطلب برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات ؛
- يتطلب توفر شبكة من الأجهزة والمعدات الالكترونية ؛
- يتطلب إنشاء موقع إلكتروني للشركة على شبكة الانترنت؛
- يتطلب إدارة متخصصة للموقع الالكتروني للشركة ؛
- يتطلب توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين؛
- يتطلب بناء وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية ؛
- يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الالكترون .

المطلب الرابع: مزايا الافصاح الالكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي

الاختلافات التي يوفرها الإفصاح الالكتروني التقليدي عند النظر إليها من زاوية الكلفة / المنفعة والتي تحفز الشركات على استخدام الإفصاح الالكتروني يمكن أن تحددها بالآتي[2]:

- إعداد التقارير على الإنترنت يمكن أن يخفض كل النشر للمعلومات(من الطباعة والتوزيع) سنوياً، وهو ما عليها لحال في الإفصاح التقليدي ويخفضها أكثر فيما إذا كان الإفصاح التقليدي فعليا.
- يساعد الإفصاح الإلكتروني متخذ القرار في الوصول إلى البيانات لمختلف البدائل المتاحة أمامه (الشركات المختلفة) بسرعة وجهد أقل ومعالجتها كذلك باستخدام الأدوات المختلفة للحاسوب، إذ تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا لاتخاذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها بشكل شامل إضافة للهوامش الملحقة به وفق الطريقة التقليدية للإفصاح وقتا وجهدا أكبر ونتائج أقل دقة.

[1] محمود رجب يس غنيثم , مرجع سابق , ص22

[2] مستورة شميلة توتو سليمان ,مرجع سابق , ص48 ,47 ,46

- يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمي هذه البيانات للحصول على آلية تمكنهم من أن يحملوا المعلومات إلى الشخصية لإبداء التحليلات الخاصة بهم .

- يمكن أن يحسن الإفصاح الإلكتروني ما تم نشره تقليديا فهناك العديد من البيانات التي يتطلب وصولها آنيا في الوقت المناسب لمستخدميها والتي لا يستطيع الإفصاح التقليدي تلبيتها، فالمحللون الماليون وشركات الوساطة المالية ومستخدمون آخرون قد يتحملون تكاليف عالية للحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وفقا للإفصاح التقليدي وكذلك جهدا أكبر، بينما سيكون متاحا لهم كذلك وفقا للإفصاح الإلكتروني وقبل أن تفقد البيانات قدرتها في التأثير في القرار .

يوفر الافصاح الالكتروني إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقة دقيقة وثيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية ، وهذا لا يمكن تحقيقه في الافصاح التقليدي .

المبحث الثاني: اطار الحوكمة للشركات

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة وحوكمة الشركات

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

الحكامة أو حَوْكَمة أو الحاكمية هي تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها، وهي مصطلح جديد في العربية وُضِع في مقابل اللفظ الإنجليزي (governance) أو الفرنسي (gouvernance)، ويستعمل أيضا لفظ حاكمية ولّد مصطلح «الحوكمة» على وزن فوعلة) في سياق كل من العولمة والحوسبة).

والحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة. وهي تتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء. وهي تتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة. وفي بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات والنظم .

عند الحديث عن منظمة ما سواء كانت هادفة أو غير هادفة للربح، فإن الحوكمة تعني إدارة متسقة، وسياسات متماسكة، والتوجيه، والعمليات، واتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية. على سبيل المثال، الإدارة على مستوى الشركات قد تنطوي على تطور السياسات المتعلقة بالخصوصية وعلى الاستثمار الداخلي وعلى استخدام البيانات .

من حيث التمييز بين الحوكمة والحكومة – «الحوكمة» هي ما تقوم به »الحكومة» من أنشطة. وهي قد تكون حكومة جغرافية – سياسية (دولة قومية)، أو شركات حكومية (كيان تجاري)، أو حكومة اجتماعية – سياسية (قبيلة، أسرة، الخ)، أو أي عدد من أنواع مختلفة من الحكومات. لكن الحوكمة هي الممارسة الحركية لسلطة الإدارة والسياسة، بالرغم أن الحكومة هي الأداة (بشكل إجمالي) التي تقوم بهذه الممارسة. كما يستخدم تجريديا مصطلح الحكومة كمرادف لمصطلح الحوكمة، كما هو الحال في الشعار الكندي، «السلام والنظام والحكومة الجيدة[1].

مفهوم الحوكمة لغة الحكم وما يتطلبه ذلك من الالتزام والانضباط والسيطرة بوضع القواعد والضوابط التي تحكم السلوك، وبصورة تضمن إدارة وقيادة قوية ورقابة منضبطة حازمة .الحكمة بما تتطلب من توجيه وإرشاد وتوعية وإدراك لكافة الظروف الداخلية والخارجية للعمل في المنظمات .الاحتكام وما يقتضيه من

[1] ابراهيم بختي ، مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2232 /2233 ، ص35.

وجود مرجعيات قانونية وأخلاقية وإدارية وثقافية يتم الرجوع إليها، وكذلك تراكم تجارب وخبرات يتم الاستفادة منها .التقاضي أو التحاكم بصورة ترتبط بشكل مباشر في النظام القضائي، حيث يجب أنّ يكون نزيهاً وشفافاً ومستقلاً، ومؤمناً بضرورة سرعة التقاضي لتحقيق العدالة، وخاصة عند وجود انحرافات وفساد إداري أو مالي، أو تلاعب بمصالح المساهمين وأصحاب المصالح من مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى .مفهوم الحوكمة اصطلاحاً إنّ الحوكمة هي مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تجري بموجبها إدارة المنظمات، والرقابة الفاعلة عليها، ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وأصحاب المصالح وتساعد القائمين تحديد توجه وأداء المنظمة، ويمكن من خلالها حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين وكذلك تعظيم أرباح المنظمة وقيمتها السوقية على المدى البعيد، وتنظيم العلاقة بين الإدارة العُليا التي تشمل (الأدارة التنفيذية ومجلس الإدارة) وبين حملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة .تعتبر الحوكمة نتيجة نهائية لعمليات متعددة الأوجه وطويلة الأمد يجب التخطيط لها جيداً وتنفيذها بعناية، وأن يكون هناك إيمان لدى القائمين على المؤسسة بالأثر الإيجابي لتطبيق هذه المبادئ في المنظمة، بحيث تشمل هيكل وعناصر وعمليات يتم ربطها وترتيبها كأساسات للإدارة الجيدة الرشيدة، ويتم من خلالها الاستغلال الأفضل للموارد الموجودة، وإدارتها بصورة سليمة، وفق معايير معينة، مثل الكفاءة، الفاعلية، والاستدامة، والأثر [1].

أصل الكلمة: [2]

على غرار كلمة حكومة فكلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني (κυβερνάω, kubernáo) والذي يعني توجيه، وقد استخدمه أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي. وفيما بعد انتقلت إلى اللاتينية ومن ثم إلى لغات أخرى. وتم استخدامها في اللغة الإنجليزية للتعبير عن نوع محدد من حكم الدولة ويمكن إرجاعة إلى إنجلترا الحديثة عندما ظهر مصطلح (حكم العالم "governance of the realm" (في أعمال ويليام تيندال .بالإضافة إلى المراسلات الملكية ما بين الملك جيمس الخامس ملك اسكتلندا والملك هنري الثامن ملك إنجلترا .وكان استخدامها للمرة الأولى وربطها بمفهوم الهياكل الموسساتية (بمعزل عن مفهوم الحكم الفردي) في أعمال المؤرخ الإنجليزي تشارلز بلومير (1851–1927) في كتابه The Governance of Englandوالذي يعتبر ترجمة تمت في عام 1885 لكتاب لاتيني من القرن الخامس عشر للقاضي جون

[1] ابراهيم بختي , مرجع سابق

[2] د الوهاب إبراهيم طه، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية 58 المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان ، الأردن، يومي 38/35 مارس، 2225 ،ص 03.

فورتسكو قاضي تحت اسم (The Difference between an Absolute and a Limited Monarchy) الفرق بين الملكية المطلقة والملكية المحدودة). كما تم استخدامه بواسطة كتاب ومؤرخين آخرين فيما بعد .

ومع ذلك، فإن استخدام مصطلح **الحوكمة** بمعناه الحالي الأوسع يشمل أنشطة أوسع لمجموعة من المؤسسات العامة والخاصة، وأصبح متداول بشكل واسع في مطلع التسعينات 1990 بعدما تمت إعادة صياغته بواسطة علماء الاقتصاد والعلوم السياسية، وتم نشره بصورة أوسع بواسطة مؤسسات كبرى مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي , ومنذ ذلك الحين بدأ المصطلح يأخذ صدى أوسع وانتشار أكبر في الدوريات والنشرات العلمية والتقارير [1].

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة أهدافها بشكل قانوني واقتصادي [2].

– ظهرت الحاجة الى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية , خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق اسيا , وامريكا اللاتينية وروسيا , في عقد التسعينات من القرن العشرين , كدلك ماشهده الاقتصاد العالمي في الاونة الاخيرى من ازمة مالية وخاصة الولايات المتحدة الامريكيية واوروبا . كانت اولى هده الازمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرق اسيبا ومنها ماليزيا , وكوريا , واليابان عام 1997 .

فقد نجم عن هده الازمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت ان تطيح بها , مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لظبط عمل جميع اصحاب العلاقة في الشرة . وتزايدات اهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى التحول الى النظم الاقتصادية الراسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي . وقد ادى اتساع حجم تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل اقل تكلفة من الاستدانة , فاتجهت الى اسواق المال وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للاسواق المالية وتزايدت انتقالات رؤوس الاموال عبر الحدود بشكل غير

[1] د الوهاب إبراهيم طه , مرجع سابق

[2] جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص27 .

مسبوق ودفع اتساع حجم الشركات وانفضال الملكية عن الادارة الى ضعف اليات الرقابة على تصرفات المديرين , والى وقوع كثير من الشركات في ازمات مالية. وعلى غير فظيحة شركة انرون الامريكية التي نجمت عن تساهل المدققين الخارجين مع مجلس الادارة؛ وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة . الامر الدي ادى الى انهيار شركة انرون , وضعت الجيهات الرقابية في الولايات المتحدة الامريكية قواعد سربان-أوكسلي عام 2002 لظبط عمل شركات المساهمة العامة .

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الحوكمة

1. مبادئ الحوكمة[1]:

تنقسم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات إلى ست مجموعات رئيسيه ويندرج تحت كل قسم مجموعه من المبادئ التفصيلية كما يلي:

أولا: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.

ثانيا : حقوق المساهمين.

ثالثا: المعاملة العادلة للمساهمين.

رابعا: دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة (Stakeholders) بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات .

خامسا: الإفصاح والشفافية.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

- **العدالة:**

يشير مصطلح **العدالة** إلى المعاملة المتساوية، على سبيل المثال، يجب أن يحصل جميع المساهمين على نفس القدر من الاعتبار لأي مساهمات يمتلكونها، وهذا عادة يكون محمي بموجب قانون الشركات حسب كل دولة ومع ذلك، تفضل بعض الشركات الحصول على اتفاقية المساهمين، التي يمكن أن تتضمن حماية أكثر شمولاً وفعالية للأقلية الذين يحملون أسهم قليلة.

[1] شرف ميخائيل حنا، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر ، ص 62.

بالإضافة إلى المساهمين، يجب أن يكون هناك أيضًا عدالة في معاملة جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الموظفين والمجتمع والمسؤولين الحكوميين. كلما ظهر الكيان أكثر عدلاً لأصحاب المصلحة، زاد احتمال قدرته على تحمل ضغط الأطراف المعنية.

- **المساءلة**

يُمنح مجلس الإدارة سلطة التصرف نيابة عن المساهمين. ولذلك ينبغي لهم تحمل المسؤولية الكاملة عن الصلاحيات الممنوحة لها والسلطة التي تمارسها. مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على إدارة الأعمال وشؤون الشركة وتعيين الرئيس التنفيذي ومراقبة أداء الشركة. عند القيام بذلك، من الضروري التصرف بما يحقق مصلحة الشركة.

تسير **المساءلة** جنبًا إلى جنب مع المسؤولية. يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أمام المساهمين عن الطريقة التي مارست بها الشركة مسؤولياتها.

- **الشفافية**

مبدأ الحوكمة الرشيدة هو أن أصحاب المصلحة يجب أن يكونوا على علم بأنشطة الشركة، وما تخطط للقيام به في المستقبل وأي مخاطر مرتبطة باستراتيجيات أعمالها.

الشفافية تعني الانفتاح واستعداد الشركة لتقديم معلومات واضحة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. على سبيل المثال، تشير الشفافية إلى الانفتاح والاستعداد للكشف عن أرقام الأداء المالي الذي تتسم بالصدق والدقة.

يجب أن يكون الكشف عن الأمور الجوهرية المتعلقة بأداء المنظمة وأنشطتها في الوقت المناسب ودقيقًا لضمان حصول جميع المستثمرين على معلومات واقعية وواضحة تظهر بدقة الوضع المالي والاجتماعي والبيئي للمؤسسة. يجب على المنظمات توضيح وإعلان أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتزويد المساهمين بمستوى من المساءلة.

تضمن **الشفافية** أن أصحاب المصلحة يمكن أن يثقوا في عمليات صنع القرار والإدارة في الشركة..

2. خصائص الحوكمة[1]:

في عام 1992 , تم تشكيل لجنة الملك لحوكمة الشركات في جنوب افريقا بهدف وضع التوصية

[1] د الوهاب إبراهيم طه، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية 58 المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان ، الأردن، يومي 38/35 مارس، 2225 ،ص 03.

في عام 1992 ، تم تشكيل لجنة الملك لحوكمة الشركات في جنوب أفريقيا بهدف وضع توصيات لأعلى المعايير في حوكمة الشركات من منظور جنوب أفريقي. نشرت اللجنة تقريرها الأول في عام 1994 الذي وضع المعايير الموصى بها لمجلس إدارة بعض الشركات المدرجة. في عام 2002 ، نشر تقرير الملك الثاني الذي قام بتحديث مدونة الممارسات والسلوك الشركات. كما تضمن تقرير الملك الثاني سبع خصائص للحوكمة الجيدة للشركات.

تهذيب: يعني الانضباط في حوكمة الشركات أن الإدارة العليا يجب أن تكون على وعي وملتزمة بالالتزام بالسلوك المعترف به عالميا على أنه صحيح وسليم.

شفافية: الشفافية هي مقياس مدى سهولة أن يقوم الغرباء باكتشاف وتحليل أسس الشركة المالية وغير المالية. يجب على الشركات جعل هذه المعلومات متاحة في بيانات صحفية دقيقة وفي الوقت المناسب لمنح الغرباء صورة حقيقية لما يحدث داخل الشركة.

استقلال: بالنسبة لحوكمة الشركات الجيدة ، من المهم أن يتم اتخاذ جميع القرارات بشكل موضوعي مع المصلحة الفضلى للمنشأة في الاعتبار ودون أي تأثير غير ضروري من كبار المساهمين أو الرئيس التنفيذي المتعجرف. وهذا يتطلب وضع آليات مثل وجود مجلس إدارة متنوع ومراجعين خارجيين لتجنب أي تضارب محتمل في المصالح.

المسائلة : يجب أن يتحمل الأشخاص الذين يتخذون القرارات في شركة ما المسؤولية عن قراراتهم ويجب أن توجد الآليات للسماح بالمساءلة الفعالة. في الشركات العامة ، يشغل المستثمرون الأفراد الذين يديرون الشركة المسؤولية عن أفعالهم عن طريق القيام باستفسارات روتينية لتقييم إجراءات مجلس الإدارة.

المسئولية: في شركة، تعني المسؤولية الإدارية أن تكون الإدارة مسؤولة عن سلوكها ولها وسائل لمعاقبة سوء الإدارة. ويعني أيضًا وضع نظام يضع الشركة على الطريق الصحيح عندما تسوء الأمور.

عدل: يجب أن تكون الشركة عادلة ومتوازنة وأن تأخذ في الاعتبار مصلحة جميع أصحاب المصلحة في الشركة. وبهذا المعنى ، يجب الاعتراف بحقوق كل من مجموعات أصحاب المصلحة واحترامها.

مسؤولية اجتماعية: كما يجب أن تكون الشركة المدارة بشكل جيد أخلاقية وأن تكون مسؤولة فيما يتعلق بقضايا البيئة وحقوق الإنسان. وعلى هذا النحو ، فإن الشركة المسؤولة اجتماعياً ستكون غير استغلالية وغير تمييزية.

الفرق بين حوكمة الشركات وإدارة الشركات

إدارة الشركات هي العملية العامة لاتخاذ القرارات داخل الشركة. حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والممارسات التي تضمن أن الشركة تخدم جميع أصحاب المصلحة. على سبيل المثال ، قد يقرر فريق إدارة الشركة أنه يجب على الشركة شراء مقر جديد ؛

خصائص القيادة الجيدة

بينما تحاول المدارس إعداد الطلاب للمهن والحياة الناجحة للقرن الحادي والعشرين ، يجد العديد منهم أنهم بحاجة إلى دمج المزيد من المناهج الدراسية بشكل خاص نحو تطوير القادة. في تحديد ما هو محدد للتدريس ، قد يفكر المعلمون في 10 خصائص قيادة جيدة يلاحظها ...

أمثلة على حوكمة الشركات الجيدة:

يختلف ما يشكل حوكمة جيدة للشركات ، اعتمادا على الثقافة التي تعمل فيها الشركة. ما يعتبر حوكمة الشركات الجيدة في الولايات المتحدة قد يعتبر غير أخلاقي في الثقافات الأخرى. على العكس ، ما قد تفكر به ثقافة أخرى كإدارة حوكمة جيدة قد تكون ...

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الحوكمة

الفرع الأول: أهداف الحوكة[1]

الشكل (1): اهداف الحوكمة

حسين بن طاهر

[1] حسين بن الطاهر , محمد بولاعة دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي , الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري يومي 6و7 ماي 2012 , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير , جامعة محمد خيضر , بسكرة , الجزائر .

هناك العديد من الأهداف التي يمكن تحقيقها في المنظمات عند تطبيق الحوكمة فيها، مثل:

- وضع قواعد ومبادئ لإدارة المنظمات والمؤسسات والرقابة عليها.
- تحقيق العدالة والشفافية وضمان حق المساءلة.
- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المنظمات.
- توزيع الأدوار والمسؤوليات عبر هياكل تنظيمية مُحكّمة.

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة،وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالى ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 وتعديلاتها في عام 2004 وتتمثل في [1]:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2. حفظ حقوق كل المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

[1] محمد شريف توفيق , " التقرير الإلكتروني على شبكة الإنترنت وتقييم جهود تنظيمه , دراسة إختبارية للمتغيرات المؤثرة فى القطاع المصرفى" ، المجلة العلمية لتجارة ألزهر ، كلية التجارة بنين ، جامعة ألزهر ، العدد السادس والعشرون ، يناير 2001.

3. المساواة في التعامل بين جميع المساهمين :

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4. دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء.

5. الإفصاح والشفافية:

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير

6. مسئوليات مجلس الإدارة:

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية ، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين فيما يلي: تعظيم عوائد الاستثمار والقيمة الاستثمارية وحقوق المساهمين والحد من المخاطر وتضارب المصالح. تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية والنزاهة والمصداقية[1].

تتمثل اهمية حوكمة الشركات في النقاط الآتية:

1 - تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشآت والمنظمات.

2 -تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري.

3- تعمل نظم حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات، وبالتالي زيادة الاستثمارات في المجتمع، وزيادة معدلات النمو وتحقيق قيمة مضافة ، وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد والقضاء على الفاقد الاقتصادي.

[1] جمال يوسف بدير , مرجع سابق.

4- تضمن الحوكمة عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته في الأضرار بمصالح المساهمين ، أو أي من الأطراف مرتبطة بالشركة كالموردين وحملة السندات والمقرضين ، كما تعمل على استقلال أموال المساهمين.

5- تعمل الحوكمة على تحقيق عدم التميز بين أصحاب المصالح في الشركة مع المحافظة على حقوق المساهمين القانونية في نقل ملكية الأسهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، وكذلك الحصول على طاقة المعلومات عن الشركة التي تؤثر على قراراتهم.

وأخيرا مما سبق نلاحظ ان اهمية حوكمة الشركات تتمثل في اربعة جوانب رئيسية وهي الجانب الاقتصادي وذلك من خلال اعادة الثقة للشركة وزيادة الاصلاحات الاقتصادية ووضع اسس السوق الحرة، والجانب المحاسبي والرقابي من خلال المتابعة والرقابة لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات وتحقيق الحيادية والنزاهة والاستقامة والجانب الاجتماعي من حيث تحقيق التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تخفيف حدة الفقر وتعزيز حقوق الانسان، والجانب القانوني لان التشريعات واللوائح هي الاساس لآليات وقواعد حوكمة الشركات.

تظهر أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين فيما يلي[1] :

- تعظيم عوائد الاستثمار والقيمة الاستثمارية وحقوق المساهمين والحد من المخاطر وتضارب المصالح.
- تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية والنزاهة والمصداقية.
- الإفصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا.
- يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

- **حقوق المساهمين:**

تشكل حقوق المساهمين أهمية كبيرة في حوكمة الشركات. والغرض الرئيسي من وجود إدارة مسئولة في الشركات هو حماية مصالح أصحاب رأس المال أو حملة الأسهم في الشركة. وقد أولت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات اهتماماً خاصاً بخاصة حقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة منصفة.

تكفل حوكمة الشـــــركات حماية حقوق المســـــاهمين المتصلة بالسهم، و تشمل هذه الحقوق الآتي :

[1] حسين بن الطاهر ,مرجع سابق

- الجوانب المتعلقة بطرق تسجيل الملكية، وإرسال أو تحويل الأسهم، والحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وبانتظام، والمشاركة في التصويت ، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية، وحق انتخاب وعزل مجلس الإدارة، والنصيب من الأرباح. الحق في الحصول على أصول الشـــــركة عند التصفية.
- الجوانب المتعلقة بحق المساهمين في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية في الشركة، مثل: تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس، والتصديق على إصدار أسهم إضافية، والعمليات الاستثنائية، وتحويل أو بيع أصول الشركة. حق الحصول والاستفسار وطلب المعلومات الخاصة بالشركة بما لا يتعارض مع مصالح الشـــــركة ومع أنظمة السوق المالية.
- أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية، والإلمام بقواعد الاجتماعات، والأهم من ذلك إتاحة التزويد بالآتي:
- المعلومات الكافية، مثل تاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العمومية والموضوعات التي يتم مناقشتها في الاجتماع السنوي.
- فرصة توجيه أسئلة وتقديم مقترحاتهم.
- مشاركتهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.
- حق التصويت شخصياً أو عبر وكيل.
- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تناسب ملكيتهم من الأسهم.
- الإفصاح على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية وعمليات الاندماج وبيع من أصول الشركة، معرفة حقوقهم القانونية حتى يتم حماية حقوقهم وفقاً لحجم الأسهم.
- عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة.
- تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسون من خلال.
- الإفصاح عن صفة الوكالة وأساسيات تصويتهم.
- كيفية تعاملهم مع تعارض المصالح المادية في ممارساتهم للحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.

- ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية ، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون، أن يتشاوروا مع بعضهم بعضاً فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للمبادئ مع بعض الاستثناءات لمنع الاستقلال.
- يجب السماح للأسواق السيطرة على الشركات بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية.

المطلب الرابع: معايير واحكام حوكمة الشركات[1]

تلتزم (سابك) أعلى معايير حوكمة الشركات، وتُطبق جميع الأحكام واجبة التطبيق الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية (مع مراعاة بعض الاستثناءات المسموح بها)، فضلاً عن مبادئ الحوكمة الدولية وأفضل الممارسات، حيثما كانت تنطبق. وضعت (سابك) إطار حوكمة يتضمن اللوائح والسياسات التي تعزز الشفافية والمساءلة والاختصاص.

يتكون الهيكل الإداري لشركة (سابك) من مجلس إدارة الشركة "المجلس"، وأربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وفريق من المسؤولين التنفيذيين "الإدارة التنفيذية" تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن وضع مبادئ حوكمة (سابك) وسياساتها والإشراف عليها ومراجعتها للتأكد من امتثال (سابك) للوائح ذات الصلة، وفي الوقت ذاته تعزيز نمو شركة (سابك) واستدامتها.

شكل المجلس ثلاث لجان لتساعده في أداء مهماته، وهي لجنة المكافآت والترشيحات ولجنة المخاطر والاستدامة ولجنة الاستثمار. بالإضافة الى لجنة المراجعة المشكلة من قبل الجمعية العامة للشركة. ويخضع أداء هذه اللجان لمراجعة دورية وفقاً لعدة عوامل، من بينها حاجة اللجنة المعنية لمواصلة دعمها لمجلس الإدارة. هذا وتُعد الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإدارة اليومية لعمليات شركة (سابك).

تحذف هذه الكلمة، يعتبر المساهمون من بين أكثر الشرائح أهميةً في إطار حوكمة)سابك). توجب لائحة عمل مجلس الإدارة "حضور عضو مجلس الإدارة اجتماعات الجمعية العامة"، وبذلك، يهدف المجلس إلى الاجتماع بالمساهمين والاستماع إلى اقتراحاتهم وملاحظاتهم حول الشركة وأدائها.

من ناحية أخرى، يضمن النظام الأساسي للشركة مشاركة المساهمين في المداولات والمناقشات في اجتماعات الجمعية العامة. علاوة على ذلك، وتعزيزًا للتواصل مع المساهمين، اعتمد مجلس الإدارة سياسة

[1] عادل عبد الفتاح مصطفى الميهى , ، " أثر آليات حوكمة الشركات على اإلفصاح اإللكترونى للتقارير المالية المنشورة "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى ، المجلد الثانى ، 2011.

وإجراءات الإفصاح التي تضمنت إجراءات لضمان حق المساهمين في الاستفسار وطلب المعلومات والإجابة عن استفساراتهم بما لا يضر مصالح الشركة.

الشكل (2): معايير حوكمة الشركات

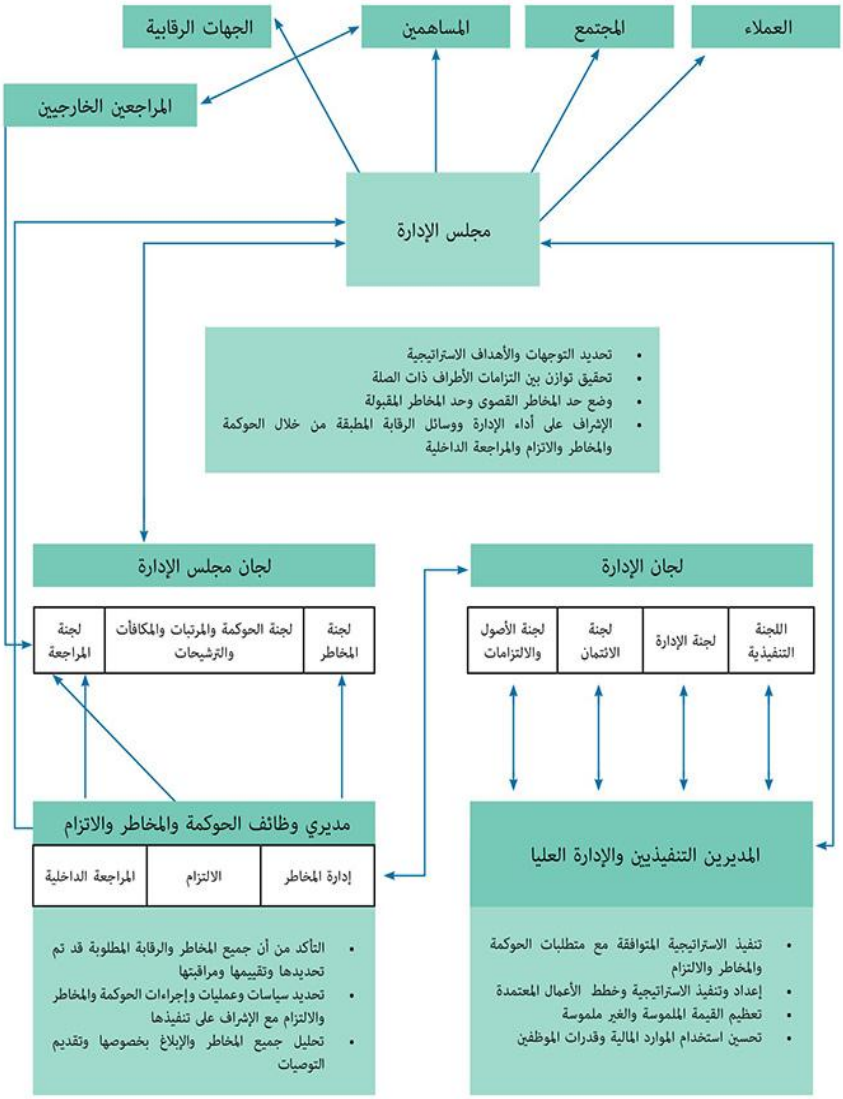

عادل عبد الفتاح مصطفى الميهي

يعكس **هيكل أجهزة الحوكمة** في الصندوق مدى الحرص الذي يوليه الصندوق لتوضيح الاختصاصات فيما بين الأجهزة التوجيهية والإشرافية والتنفيذية، وتكاملها وتفاعلها فيما بينها والتواصل أفقياً والمشاركة في الرأي وتوسيع نطاق المعرفة والتعمّق في البحث قبل اتخاذ القرار. ويتكون هيكل أجهزة الحوكمة من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين الذي تنبثق منه لجنة المراجعة والمخاطر، ومنظومة الوحدات التنظيمية للإدارة التنفيذية التي تشمل الدوائر التنفيذية ولجان الإدارة التنفيذية.

مجلس المحافظين :يضم جميع الدول العربية الأعضاء، وتتمثل كل دولة بمحافظ ونائب محافظ يتم تعيينهما من قبل كل دولة عضو. يعقد المجلس اجتماعاته سنوياً وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إجراءات الاجتماعات والتصويت. ويقوم المجلس سنوياً بانتخاب أحد المحافظين من بين أعضائه رئيساً له بالتناوب. وقد أناطت اتفاقية الصندوق كافة سلطات الإدارة إلى مجلس المحافظين وخوّلته سلطة تفويض مجلس المديرين التنفيذيين ممارسة أي سلطة ما عدا السلطات الحصرية به، وهي :تعيين المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم، وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف العضوية، وزيادة رأس المال وتوزيع الدخل، وتعيين مراقبي الحسابات، واعتماد الحسابات الختامية، والبت في تفسير أحكام اتفاقية الصندوق وتعديلها. هذا ويعتبر مجلس المحافظين السلطة العليا المعنية بالتوجيه الاستراتيجي والمساءلة وتقييم الأداء.

مجلس المديرين التنفيذيين :يتكون من المدير العام رئيساً وثمانية مديرين تنفيذيين يتم انتخابهم وفقاً للإجراءات المحددة في اتفاقية الصندوق والتي تهدف إلى ضمان انتخاب أعضاء المجلس من بين مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة، ولمدة ثلاث سنوات. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين اجتماعات ربع سنوية وعندما تدعو الحاجة، وتتم وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم إرسال الدعوات وجدول الأعمال وإجراءات التصويت واتخاذ القرارات.

يختص مجلس المديرين التنفيذيين مجتمعاً بالإشراف على وضع السياسات الجوهرية وخطط وبرامج العمل الاستراتيجية والأداء ومساءلة الإدارة التنفيذية ورفع التقارير لمجلس المحافظين.

لجنة المراجعة والمخاطر :وهي لجنة منبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين، تهدف إلى مساعدة المجلس بالقيام بمهامه الإشرافية، وتتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين عن إدارة الصندوق التنفيذية، يتم انتخابهم من قبل مجلس المديرين التنفيذيين في بداية كل دورة للمجلس. وتقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها. ومن بين الصلاحيات الرئيسة المناطة بها: مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية مكتب التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريره، ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره، وتلقي بلاغات المخالفات والتوصية بشأنها.

مكتب التدقيق الداخلي [1] :وهو مكوناً هاماً في منظومة الضبط الداخلي للصندوق، حيث تحرص الإدارة العليا على أن يؤدي دوره باستقلالية، وتشمل مهامه تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر

[1] عبد الرحمن الجاموس، إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2235 ،ص 52.

والحوكمة وفقاً لمنهجية معتمدة، ويتواصل مباشرة مع لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

تتكون **منظومة الوحدات التنظيمية** للإدارة التنفيذية من المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين وستة دوائر تنفيذية متخصصة هي: الدائرة الاقتصادية ، ومعهد التدريب وبناء القدرات، ودائرة الاستثمار، والدائرة المالية، ودائرة الخدمات المساندة، ودائرة القانونية والامتثال، إضافة الى وحدة الاستراتيجية والتقييم، ووحدة إدارة المخاطر. إضافة إلى ذلك، تتولى اللجان وفرق العمل بصفتها جهات استشارية تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتتكون عضويتها من كبار موظفي الصندوق ذوي الاختصاصات، وهذه اللجان هي: لجنة القروض، ولجنة الاستثمار، واللجنة الإدارية، ولجنة إدارة المخاطر، وفريق دعم الاستراتيجية.

وتشكل **اجتماعات طاقم الإدارة** الذي يضم جميع مدراء الدوائر ومكاتب الصندوق مع المدير العام رئيس مجلس الإدارة، حلقة هامة في تفعيل العلاقات التي تربط القائمين على الوحدات التنفيذية فيما بينهم. حيث تتيح اللقاءات التي تعقد نصف شهرياً وبشكل منتظم، تبادل المعلومات والتفاكر حول مستجدات نشاطات الصندوق ومتابعة تنفيذ الخطط والمُقررات.

تعمل الوحدات التنظيمية في الصندوق بإطار **نظام للضبط الداخلي** مترابط ومتكامل يشتمل على لوائح تنظيمية وسياسات وقواعد تنظم نشاطات الصندوق وعملياته ولا يتيح التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية. ويذكر بهذا الخصوص القواعد الإجرائية لمجلس المديرين التنفيذيين، وسياسة وإجراءات الإقراض، وسياسة الاستثمار والقواعد المالية، ونظام العاملين، والتعليمات الإدارية، والتقارير المالية، ونظم المعلوماتية، والتخطيط الاستراتيجي إضافة الى خطط سياسة استمرارية العمل وخطط العمل السنوية للدوائر التنفيذية، وسياسة التعاقب الوظيفي.

تشكل **سياسة إدارة المخاطر** ركيزة أساسية في إطار الحوكمة في الصندوق. وتتوزع مسؤوليات إدارة المخاطر على جميع المستويات بدءاً من مجلس المديرين التنفيذيين، بمساعدة لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عنه بمهمة الإشراف على إدارة المخاطر واعتماد سياسة وجدول تقبل المخاطر الجوهرية. والمدير العام رئيس مجلس الإدارة بصفته المسؤول عن الإشراف ومراقبة تطبيق إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي. أما لجنة إدارة المخاطر فهي تتكون من كبار المسؤولين التنفيذيين، وتكون مسؤولة عن رصد ومراقبة تنفيذ تطبيقات إدارة المخاطر ومتابعة وتطوير جدول تقبل المخاطر وتحديث تقارير إدارة المخاطر وتوجيه مسؤولي المخاطر ومنسق اللجنة ورفع تقارير دورية للمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

التدقيق الخارجي يشكل بدوره حلقة هامة في منظومة الحوكمة، وتعيين مدققي الحسابات الخارجيين من السلطات التي يختص بها مجلس المحافظين بذاته ولا تتيح اتفاقية الصندوق تفويضها، ويتم تعيينهم بتوصية من مجلس المديرين التنفيذيين. وتختص اللجنة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين بمراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومناقشة تقاريره.

وفيما يتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة، فقد أعد الصندوق قائمة تفصيلية بعناصر مبادئ الحوكمة التي يطبقها وتتلخص بالتالي:

حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم، بمعنى أن يكفل إطار الحوكمة حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارستهم لها ومعاملتهم بتكافؤ وإتاحة فرصة الحصول على تعويض في حال انتهاك حقوقهم. وفيما يخص عنصر الإفصاح عن وجود مصالح خاصة بأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين وكبار المسؤولين التنفيذيين، فإن منظومة الحوكمة تشكل إطاراً لا يتيح التفرد بالقرار في المسائل الجوهرية إن كان على مستوى مجلس المديرين التنفيذيين أم على مستوى الإدارات التنفيذية. حيث إن تتم الموافقة على ترشيح أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين من أعلى سلطة، وهو مجلس المحافظين، ويتم اختيارهم من مواطني الدول الأعضاء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة. ويعمل مجلس المديرين التنفيذيين وفق قواعد إجرائية تنظم اتخاذ القرارات. وعلى مستوى الإدارات التنفيذية، تنظم سياسات وإجراءات العمل المسؤوليات والصلاحيات كما تدرس اللجان المتخصصة الأمور الجوهرية وتتخذ التوصية بشأنها.

مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح :يطبق الصندوق جميع عناصره التي تهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح للحصول على تعويضات في حال انتهاك حقوقهم. وأصحاب المصالح هم الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين مع الصندوق.

مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية :يطبق الصندوق كذلك جميع عناصره باعتبار أن مجلس المحافظين هو المعني بذاته ومجتمعاً بشأن الإفصاح عن المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ومدى تمتعهم بالحيادية حيث يوافق على ترشيح الأعضاء ويحدد المزايا الممنوحة لهم.

مبدأ المساءلة :يطبق الصندوق جميع عناصره وعلى جميع المستويات. فعلى **مستوى الإدارة التنفيذية** تتم المساءلة من خلال قواعد الانضباط العام، وتنظيم حالات عدم الالتزام بالدوام، والإجراءات التأديبية، وأداء العاملين القسم، والتقييم السنوي للعاملين، والخطط السنوية للدوائر وتقارير المنجز منها، والاجتماعات نصف الشهرية لطاقم الإدارة. وعلى **مستوى مجلس المديرين التنفيذيين،** تتم المساءلة عن الأداء من خلال تقارير لجنة

المراجعة والمخاطر المنبثقة عن المجلس، بشأن مهام المتابعة واللقاءات الدورية التي تقوم بها للتأكد من سلامة عملية إعداد البيانات المالية وجودة وفعالية الضوابط وإدارة المخاطر وتوافر الظروف الملائمة للتدقيق الداخلي لأداء مهامه بحيادية، وكفاية مؤهلات واستقلالية مدققي الحسابات الخارجيين، وكذلك من خلال التقارير المالية الإدارية ربع السنوية، وتوصيات وتقارير لجان الإدارة التنفيذية (لجنة القروض، لجنة الاستثمار، اللجنة الإدارية، لجنة إدارة المخاطر)، وتقارير التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والخطط السنوية والميزانية الإدارية وتقارير المنجز منها. وعلى **مستوى مجلس المحافظين**، تتم المساءلة عن الأداء من خلال التخطيط الاستراتيجي والذي يتضمن منهجية لتقييم الأداء تساهم مباشرة في تحقيق المساءلة، والتقرير السنوي الذي يشتمل على تقرير مدقق الحسابات المستقل والبيانات المالية الموحدة وإيضاحاتها وخلاصة أداء الصندوق لنشاطاته المختلفة خلال السنة.

المبحث الثالث: العلاقة بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات في القوائم المالية لعدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و من أجل ذلك تم تصميم استبيان بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، و قد تم توزيعه على عينة عشوائية مكونة من 30 فرد، كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 19.0 لمعالجة البيانات و اختبار الفرضيات ؛ و قد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الافصاح والشفافية وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات في المؤسسات محل الدراسة و قد أوصت بضرورة العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية.

المطلب الاول: العلاقة بين جودة التقارير المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية

تتمثل اهمية التقارير المالية في كونها وسيلة أساسية في توصيل المعلومات للأطراف الخارجية ،وتقديم تاريخ مستمر ومعبرا عنخ بوحدات نقدية، وبالتالي مصداقية المعلومة المحاسبية الواردة بها، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، يحددان جودة تلك التقارير، ولتحقيق ذلك يجب انت تخلو من التحريف والتضليل، وأن يتم أعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها. وبذلك يثار الجدل حول ما اذا كان يجب تضمين معلومات اكثر او اقل ، انما يعتمد على الاهداف المتضاربة بين واضعي المعايير المحاسبية من جانب والمؤسسات الحصيفة من ناحية اخرى ، حيث تهدف المؤسسات المهنية الى توفير المعلومات للمستثمرين، في حين ان الثاني يريد تحقيق المزيد من المكاسب المادية وبالتالي ، فمن وجهة نظر المستثمرين فانهم يرغبون في تحقيق اقصى قدر من المعلومات ومع ذلك ، عند التعامل مع الاعتراف و القياس ،يميل المحاسبون الى تجنب الالتزام بالمعيار المحاسبي إذا كانت الارقام الناتجة يخاف من عدم كونها تمثيلا مخلصا للظواهر التي يتم التقاطها في البيانات المالية وذلك للعمل على تقييد إدارة الأرباح ، وفقا لمنظور الحيطة ، Aeaceli ، وبالتالي فان الالتزام بالمعيار والذي أثر على مخصصات الخسائر ، والاحتياطي ، وكفاية رأس المال له بالبديهية تاثير قوي على القوائم المالية[1]

[1] حسين بن الطاهر . مرجع سابق.

المطلب الثاني: دور الافصاح في تفعيل حوكمة الشركات

إن تراجع وتدهور أخلاقيات الأعمال أدى إلى انهيار بعض الشركات الكبرى وحصول أزمة مالية شديدة لبعض آخر في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فالإدارة تسعى لتحقيق مصالحها على حساب مصالح بقية الأطراف الأخرى ، لذا تزايدت الدعوة إلى حوكمة الشركات Corporate Governance .وكانت أهم مبادئ الحوكمة (حماية حقوق المساهمين, المعاملة المتكافئة للمساهمين, تفعيل دور أصحاب المصالح , الإفصاح والشفافية، تفعيل دور مجلس الإدارة)، أما خصائصها فهي (الانضباط, الشفافية, الاستقلالية, المساءلة المسؤولية، العدالة، والمسؤولية الاجتماعية).

يعد الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ والخصائص التي ارتكزت عليها حوكمة الشركات لغرض ممارسة الرقابة والمساءلة ولضمان حماية المستثمر ، فالمنظمات الدولية والمحلية اهتمت بمعايير الإفصاح المحاسبي ولمن يوجه الإفصاح المحاسبي. فالشركات التي تريد تطبيق إجراءات حوكمة الشركات عليها أن لا تتوقف عند الإفصاح التقليدي الوقائي Protective Disclosure وأن تتوسع في الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي Informative Disclosureلتحقيق التوازن والعدالة بين جميع الأطراف وليخرج الإفصاح من دور حماية الإدارة إلى دور حماية المستثمر.

ناولت الدراسة دور الفصاح المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة السودانية في توفير مقومات التطبيق الفعال لحوكمة الشركات عن طريق تفعيل مبدأ الافصاح والشفافية. تمثلت مشكلة الدراسة في مدى ملائمة الافصاح المحاسبي في التقارير للشركات المساهمة السودانية ودوره في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات، وتطبيق الآليات المحاسبية والذارية للفصاح وأثرها في موثوقية الفصاح في التقارير المالية ودعم الشفافية وأثر ذلك في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات، ومدى مساهمة الاطار التشريعي للفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات في تدعيم مستوى الفصاح والشفافية بالشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للوراق المالية، وأثر التزام شركات المساهمة العامة بقواعد الفصاح بالتقارير المالية وفقاً لمتطلبات السوق ودوره في تماثل المعلومات بالتقارير المالية وانعكاس ذلك على تفعيل تطبيق حوكمة الشركات. تكمن أهمية الدراسة من اهتمام مؤسسات التمويل الدولية بعمل إصلحات اقتصادية بالدول النامية وذلك لتأكيد مبدأ الشفافية والمسألة، لذلك ظهرت الحاجة إلى معرفة مستوى الفصاح المحاسبي بالتقارير المالية وكفايته لاحتياجات المستخدمين على اختلف فئاتهم، وتقييم ودراسة العلقة بين الفصاح المحاسبي بالتقارير للشركات المساهمة السودانية وتطبيق

حوكمة الشركات، دراسة دور الفصاح المحاسبي في إطار حوكمة الشركات ومدى تأثيره على التقارير المالية للشركات المساهمة.[1]

المطلب الثالث: ترابط بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات

هناك علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات والافصاح المحاسبي عن المعلومات في القوائم المالية للشركة، حيث أن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، وهو يؤكد على أن حوكمة الشركات والافصاح المحاسبي عن المعلومات ، وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، حيث أنه إذا كان الافصاح هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات ، فإن إطار حوكمة الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب)

(يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية وقد شجع مفهوم وآليات حوكمة الشركات العديد من الشركات على الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الاختياري ، والذى يعد الإفصاح عبر الإنترنت أحد صوره ، وذلك باعتبار أن ذلك الإفصاح الاختياري ، أساس أي نظام لحوكمة الشركات ، حيث يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد للإفصاح، وأكبر قدر من المعلومات الكافية والملائمة للحد من عدم تماثل المعلومات بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وتحقيق التوازن بين أصحاب المصالح في الشركة،) ، ومن ثم تنشأ علاقة .

(ومسائلة الأطراف الداخلية بالشركة عما يتخذونه من تصرفات وقرارات تكاملية بين آليات حوكمة الشركات والافصاح الاختياري، حيث تفترض نظرية الوكالة ارتفاع مستوى الافصاح الاختياري، وذلك نتيجة قيام المديرين بالتوسع في نشر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية ، مما يؤدى الى تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبث الثقة لدى المساهمين بأن الشركة تقوم برعاية مصالحهم على أكمل وجه، وذلك بالإضافة إلى أن مستوى الافصاح على مدى كفاءة يعد دليلا ، الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية الذى تقوم به الشركات .

وقد ساعد ظهور آليات حوكمة الشركات على زيادة اهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الإنترنت خاصة في ظل عدم وجود معايير ملزمة لذلك الإفصاح ، حيث تؤثر :

[1] محمد شريف توفيق , مرجع سابق.

الحوكمة على الإفصاح من ثلاث نواحى:

تتمثل فيما يلي: الاهتمام بالمعلومات الكمية التى يتم صياغتها في شكل غير مالي كعدد العاملين بالشركة ، وأسعار الأسهم والوضع الاقتصادي العام وغيرها .

1- الانتقال من الافصاح الاختياري إلى الافصاح الإلزامي .

2 - إمكانية الإفصاح الإلكتروني للمعلومات (مالية أو كمية) مما يعم على إمكانية التحديث الفوري للمعلومات ، وتقليل درجة التماثل للمعلومات إلى جانب التغذية الاسترجاعية . وفيما يلى بعض الآليات التي تناولتها الدراسات السابقة وأثرها على الإفصاح الإختيارى عبر الإنترنت ـــ

3-استقلالية أعضاء مجلس الادارة وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أن هذه الآلية لها تأثير كبير على الإفصاح الاختياري عبر الإنترنت ، حيث تضمن تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية ، كما تعمل على زيادة جودة الأرباح ، والحد من احتمال التلاعب والغش في التقارير المالية ، وتحسين مستوى الافصاح من خلال نشر القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركة عبر موقعها على شبكة الانترنت ، مؤكدة ان افصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بها عبر موقعها على شبكة الإنترنت ، يعد وسيله فعالة للشركات للتواصل مع المستثمرين ، كما يعمل على تخفيض الوقت والجهد للشركات بنشر المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص بها ، وهو ما يؤكد وجود علاقة جوهرية بين تلك الآلية والإفصاح الاختياري عبر الإنترنت.[1]

المطلب الرابع: خصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية

وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائـــدة الخصـــائص الرئيســـية التي سبق ذكرها وتتلخص هذه الخصائص ب: [2]

1-القابلية للمقارنة(Comparability):

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة فـــي نفـــس الصـــناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المنشأة المعنية مقارنـــة

[1] د , مجدي محمد سامي , "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة أألعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة إلسكندرية ، العدد الثانى ، المجلد السادس وألربعون ، 2009.

[2] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنه , تحليل القوائم المالية – مدخل نظري تطبيقي – ط 3, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2011 , ص20.

بالمنشئات المماثلة , مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المنشأة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟[1]

إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المنشآت الأخرى ويساعد بالتالي متخذي القرارات في التنبؤ و تقييم أداء منشآتهم و إدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة باستخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المنشآت المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الاحداث. كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

2- الاتساق أو الثبات (Consistency):

ولتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بإحدى السياسات المهمة في المحاسبة والمتمثلة بسياسات الثبات والاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى. وتعتبر هذه السياسة ذاتها أحد المعايير الأساسية الخاصة لإعداد تقارير المراجعة، والتي يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاتها عند تقديم التقرير النهائي.[2]

إن التزام المحاسب بسياسة الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذ يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب اهتلاك الأصول الثابتة وغيرها بشرط توفر ما يلي:

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير.
- أن يتم الإفصاح التام عن أثار التغيير في القوائم المالية.
- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

3- اكتمال المعلومات(completeness) :

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة مرجوة تجاه مستخدميها لابد من أن تحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار، و ذلك طبقا لأهمية المعلومة ودورها في اتخاذ القرارات، لذا لابد من الاهتمام بمبدأ الأهمية النسبية والمعلومات.

---

[1] رضوان حلوى حنان ونزار فليح البلداوي , المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية, ط2 , إثراء للنشر والتوزيع 2012, ص 26.

[2] مليكة زغيب و سوسن زيرق, حول حوكمة الشركات كىلية للحد من الفساد المالي والاداري , كلية ع اق وت وع ت جامعة محمد خيضر بسكرة, يومي 07/06 جوان 2012.

4- اقتصاديات المعلومات(Economiet):

لابد للمعلومات الفعالة أن تراعي العامل الاقتصادي في الحصول عليها وذلك من خلال مقارنة تكاليف الحصول على تلك المعلومات مع العوائد والفوائد التي يتم الحصول عليها من توفر تلك المعلومات.وهنا يتطلب مراعاة عامل كمية المعلومات ونوعيتها من جانب وقيمتها و جودتها من جانب أخر ولأجل التوصل إلى هذه المؤشرات لابد من استخدام أساليب رياضية من ضمنها التطبيقات اللوغاريتمية في قياس قيمة المعلومات.

5- القابلية للفهم(Understanbilit): [1]

إن خاصية قابلية المعلومات للفهم والاستفادة تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين هما:

أ- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات.

ب- مستوى الوعي و الإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.

ولكي تكون المعلومات ذات فائدة ملموسة لابد من توفر التجانس بين هذين الشرطين لتحقيق الاستفادة والتأثير على متخذ القرار . ففي الوقت الذي يتطلب التزول في الشرط الأول، يستلزم الأمر في نفس الوقت الارتقاء بالشرط الثاني لتحقيق التوازن ،وبالتالي تصبح المعلومات متمتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.

[1] كمال عبد العزيز النقيب , المدخل المعاصر الى علم المحاسبة المالية, ط 1 , دار وائل للنشر والتوزيع, عمان-الاردن, 2004, ص 90/89.

ويظهر الشكل (3) تلك الخصائص

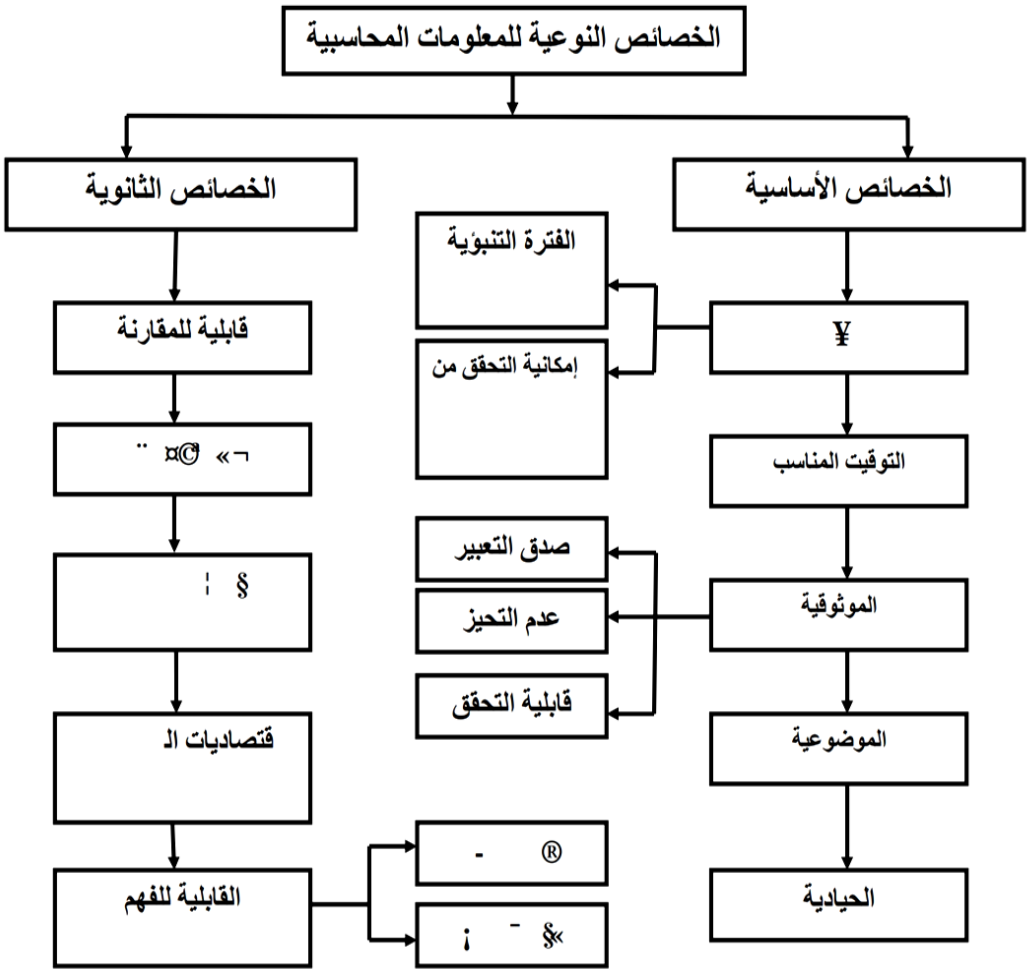

المصدر يوسف محمد جربز

الفصل التطبيقي

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي

تمهيد:

بعد الانتهاء من دراسة الجانب النظري لهذا الموضوع والذي تناولنا في فصله الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات ثم في فصله الثاني الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات وسنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تطبيقية للربط بين الجانب النظري والتطبيقي والهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز الوادي ولاية جيجل وذلك من خلال تحليل البيانات وعرض النتائج باستعمال عدة أدوات وأساليب وهذا بجمع الاستبيانات وتفريغها وتحليل نتائجها باستخدام البرنامج الإحصائي spss لنقف فيما بعد على مدى صدق وثبات الفرضيات واستخلاص النتائج التي توصلت إليها دراستنا.

1- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

نستعرض من خلال هذه الدراسة أهم الخطوات والاجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة ومختلف الأدوات المستعملة في الدراسة.

1-1 منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض التعرف على هل تؤثر قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية سونلغاز بالوادي وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات:

- ✓ البيانات الأولية :تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على عينة الدراسة لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تعريفها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث .
- ✓ البيانات الثانوية: وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الأبحاث والانترنت والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

1-2 مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسة الاقتصادية سونلغاز الموجودة على تراب ولاية جيجل، أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بطريقة غير عشوائية مقصودة والمتمثلة في موظفي وإطارات قسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة، والبالغ عددها 37 مفردة. حيث تم استرجاع 35 استبانة، وبعد تفحصها تم استبعاد استبانتين نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها. وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل هي33 استبانة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (1) :مجتمع وعينة الدراسة

المؤسسة الاقتصادية	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات القابلة للتحليل
مؤسسة سونلغاز الوادي	37	35	33

المصدر :من إعداد الطلبة.

1-3 استبانة الدراسة (أداة الدراسة):

تتكون استبانة الدراسة من قسمين هما:

- القسم الأول :ويتكون من ستة بنود للمعلومات الشخصية والمتمثلة في الجنس، العمر، المؤهل العلمي، ميدان المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة (الأقدمية).
- القسم الثاني :يتكون من أربعة محاور تتعلق بقواعد حوكمة الشركات وأثرها على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية والجدول التالي يوضح هذه المحاور وعدد فقراتها.

الجدول (2): محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات
01	وجود أساس محكم فعال لقواعد الحوكمة	07
02	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	06
03	توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	09
04	توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	05
	المجموع	27

المصدر: من إعداد الطلبة.

وقد كانت الإجابة على كل فقرة مكونة من 5 درجات بحيث الدرجة 5 تمثل أعلى درجة من الموافقة والدرجات تبني أقل درجة من الموافقة.

الجدول (3): الإجابة على الفقرات حسب مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة.

2- صدق وثبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الاحصائية:

2-1 صدق وثبات الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة الدراسة صادقة لما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها.

ومن أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات هذه المحاور التي تنتمي إليه.

2-1-1 الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

جدول رقم (3-4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة(0,05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من(05.0) وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (4): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول :وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتوفر إطار تنظيمي فعال بضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	0,204	0,255
02	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	0,804	0,000
03	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	0,532	0,001
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الافصاح في الشركة	0,780	0,000
05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة وموضوعية لتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات	0,670	0,000
06	تتوفر تشريعات واضحة تحدد لمسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة	0,786	0,000
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع	0,675	0,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss

خلال الجدول (4) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقراتالمحور الأول والمتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والبالغة 7 فقرات والدرجة الكليةلهذا المجال معنوية

إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,05) باستثناء الفقرة 1 ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

2-1-2 الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في اساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات:

الجدول رقم (5) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن المعاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,50)حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من(0,05)، وبذلك تعتبر أن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات:

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	0.755	0.000
02	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	0,733	0.000
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	0.798	0.000
04	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	0.727	0.000
05	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتامين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات	0.758	0.000
06	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	0.410	0.18

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss

الجدول رقم (5) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحورالثاني والمتعلقة بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركاتوالبالغة 6 فقرات

والدرجة الكلية لهذا المجال ذات معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة (0,05) باستثناء الفقرة 06 ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

2-1-3 الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

جدول رقم (6) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0,05) وبذلك تعتبر أن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (6): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	0.739	0.000
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة	0.699	0.000
03	يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	0.647	0.000
04	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والإداريين التنفيذين وكيفية اختبارهم	0.526	0.000
05	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	0.546	0.002
06	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	0.799	0.001
07	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	0.696	0.000
08	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية	0.664	0.000
09	يتم الافصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	0.492	0.0004

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (6) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمتعلقة بتوفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح والبالغة 90 فقراتوالدرجة الكلية لهذا المجال ذات معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة (05.0)، إذن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

2-1-4 الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: توفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية

جدول رقم (7) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,50) حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,50 وبذلك تعتبر أن فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (7): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع :توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

رقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة	0.686	0.000
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة	0.818	0.000
03	يتم الإفصاح عن الايضاحات المرفقة للقوائم المالية	0,912	0.000
04	يتم الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها	0.639	0.000
05	يتم الافصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات المؤسسة	0.844	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (7) نجد ان كافة معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع المتعلقة بتوفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية والبالغة 50 فقر ات والدرجة الكلية لهذا المجال ذات معنوية احصائيا عند مستوى دلالة (05,0)، إذن هناك اتساق داخليل هذه الفقرات في هذا المحور.

2-1-5 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (8): يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0,05)، بذلك تعد فقرات المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (8): معامل الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	0.802	0.000
الثاني	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات	0.627	0.00
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.959	0.000
الرابع	توفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	0.755	0.000

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول (8) أن جميع معاملات الارتباط بيرسون في جميع محاور الاستبانة الاربعة ذات دلالة احصائية ودرجة قوية عند مستوى (0,05) وهذا يعني أن درجات افراد العينة في كل محور من محاور الاستبانة ترتبط ارتباطا قويا واحصائيا بدرجاتهم الكلية في الاستبانة، وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة وبشكل جيد.

2-1-6 ثبات فقرات الاستبانة:

لقياس ثبات الاستبانة استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (9): معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	7	0.754
الثاني	توفر مقومات توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات	6	0.778
الثالث	توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	9	0.820
الرابع	توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	5	0.841
جميع الفقرات		27	0.908

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول (9) ما يلي: أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0,809 وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الاحصائية في مثال هذه الدراسات وأيضا نلاحظ أن معاملات الثبات لكل محور مرتفع نوعا ما وهذا ما يجعل هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

3- خصائص وسمات عينة الدراسة:

تتمثل خصائص وسمات عينة الدراسة في البيانات الشخصية وهي:

- **الجنس:**

الجدول (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المؤوية
ذكر	19	57.6
أنثى	14	42.4
المجموع	33	100%

من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول (10) أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من أفراد العينة، حيث بلغ عدد الذكور 91 أي ما يعادل 75.6% في حين بلغ عدد الاناث 41 أي ما يعادل 24,4 %وهذا ما يدل على تفوق الجنس الذكري في مؤسسة سونلغاز الوادي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

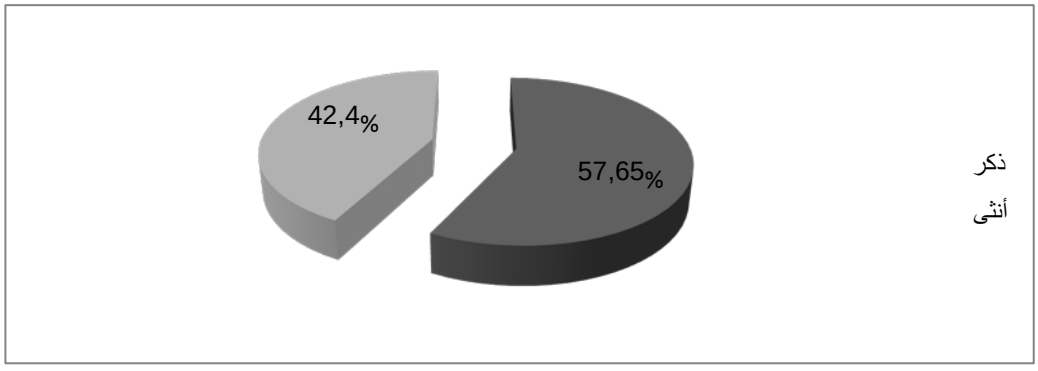

من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 10

- **العمر:**

الجدول (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	12.1
من 30 إلى 40 سنة	24	72.7
من 40 إلى 50 سنة	4	12.1
أكثر من 50 سنة	1	3.00
المجموع	33	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول(11) أن أغلب أفراد العينة هم الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة حيث بلغ عددهم 24 فردا أي ما نسبته 72,7 %من مفردات العينة، تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة والفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة حيث بلغ عدد كل واحد منهما 4 أفراد أي ما نسبته 12,1 %من مفردات العينة وآخر مرتبة كانت للفئة العمرية الأكثر من 50 سنة حيث بلغ عدد أفرادها فردا واحدا أي بنسبة 3% والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

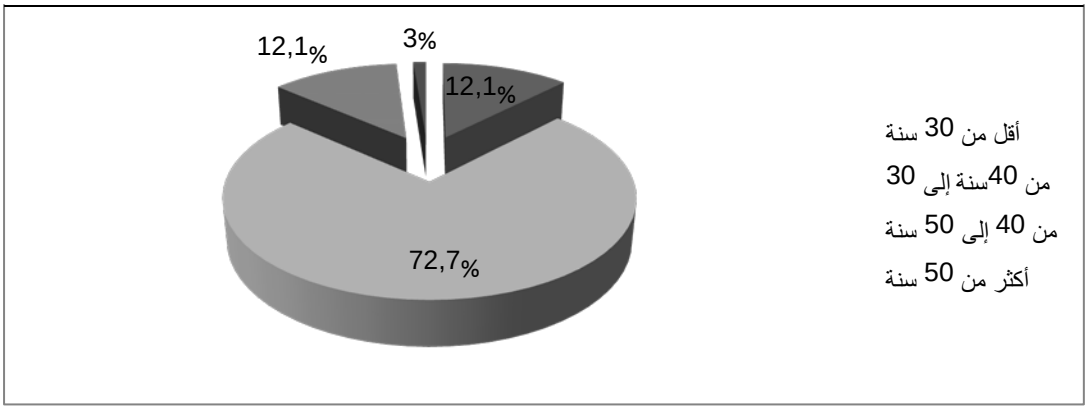

من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 11

- **المؤهل العلمي:**

الجدول (12): توزيع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة مهنية	1	3
بكالوريا	2	6.1
دراسات عليا	30	90.9
المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن الفئة الغالبة هي الفئة ذات المستوى الجامعي الحاصلين على دراسات عليا والبالغ عددهم 30 فردا بنسبة 90,9% ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة البكالوريا والبالغ عددهم فردين بنسبة 1.6 %وأخيرا تعود نسبة 3 %إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادة مهنية والمقدرة عددهم بفرد واحد فقط والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

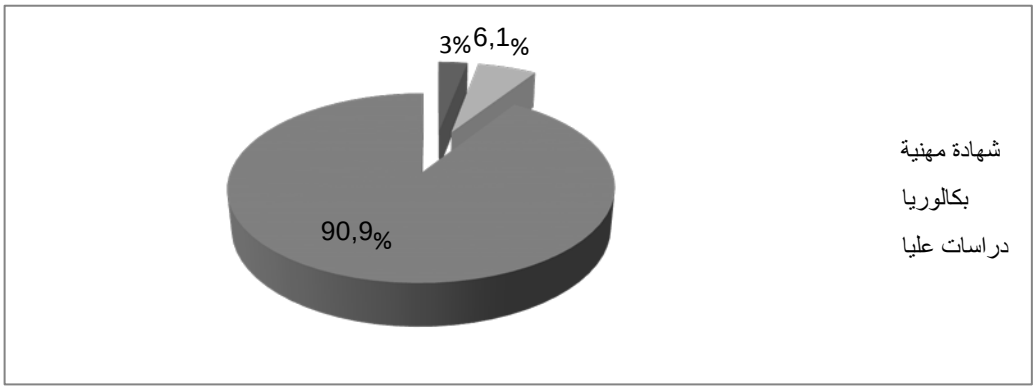

من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 12

ميدان المؤهل العلمي:

الجدول (13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي

ميدان المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	18	54.5
إدارة مالية	7	21.2

اقتصاد	8	24,2
المجموع	33	%100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول رقم(13): نلاحظ أن أغلب أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة والبالغ عدهم 18 فردا بنسبة 5.54% في حين تعود نسبة 2.24 % إلى أفراد العينة المتخصصين في الاقتصاد والمقدر عددهم ب8 أفراد وأخيرا تعود نسبة 2.21% الذين تخصصهم إدارة مالية والبالغ عددهم 7 أفراد والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (7):توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي

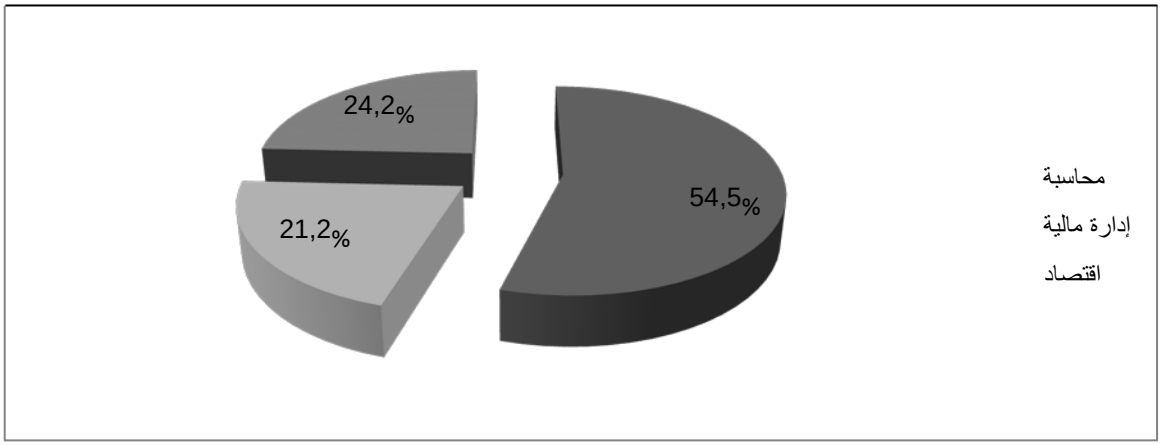

من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 13

الوظيفة الحالية:

الجدول (14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	1	3
محاسب	28	85
مراجع حسابات	1	3
أكاديمي	1	3
وظيفة أخرى	2	6
المجموع	33	%100

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

الشكل رقم(7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.

من الجدول رقم(14): نلاحظ أن وظيفة محاسب هي الوظيفة المسيطرة بين الوظائف الأخرى بعدد يقدر بـــ 28 فرد بنسبة 85% ثم تليها وظيفة أخرى بعدد يقدر بفردين وبنسبة 6% ثم تليها باقي الوظائف من مدير إلى مراجع حسابات إلى أكاديمي بفرد واحد وبنسبة 3% لكل واحد منهما والشكل التالي يوضح ذلك:

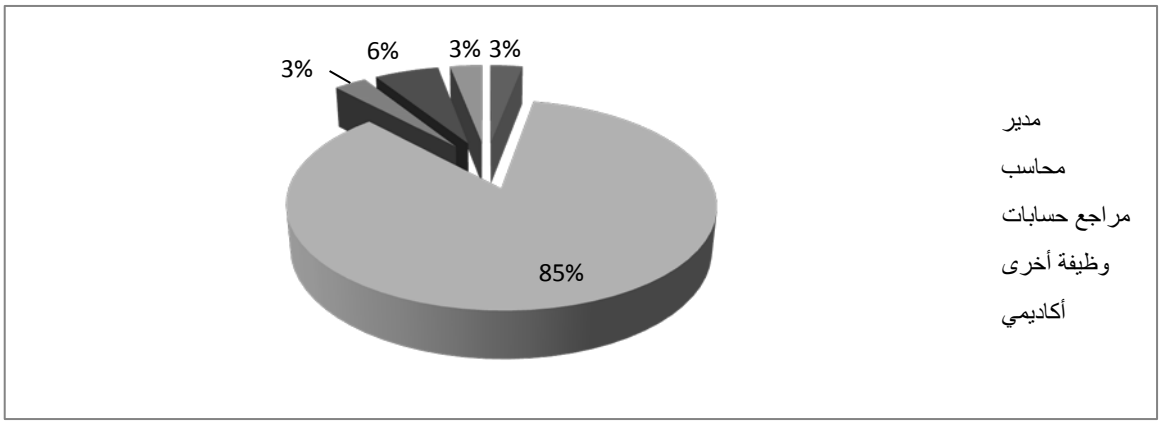

من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 14

عدد السنوات الخبرة:

الجدول (15): توزيع افراد العينة حسب متغير عدد السنوات الخبرة .

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	24.2
بين 6 و 9 سنوات	10	30.3
بين 10 و15 سنة	14	42.5
أكثر من 15 سنة	1	03
المجموع	33	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول(15) نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم بين 10 و15 سنة والمقدر عددهم بـــ 14 فرد أي ما نسبته 5.42% ثم يليها أفراد العينة التي تتراوح سنوات خبرتهم المهنية بين 6 و9 سنوات والمقدر عددهم بـــ 10 أفراد أي بنسبة 3.30 %في حين تعود نسبة 24,2% إلى أفراد العينة الذي تتراوح سنوات خبرتهم المهنية إلى أقل من خمس سنوات والبالغ عددهم 8 أفراد أما أصحاب الخبرة الأكثر من 15 فقد بلغ عددهم 1 فرد أي بنسبة 3 %والشكل التالي يوضح ذلك:

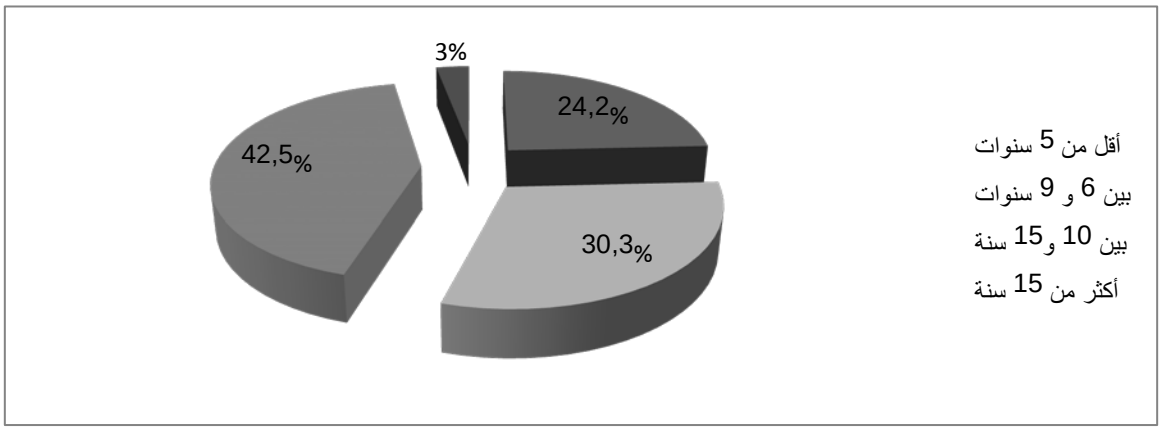

من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 15

4- المعالجة الاحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب المناسبة اعتمادا على الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss وفيما يلي مجموعة من الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس لكارت الخماسي لدرجة الاستخدام (غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما)؛
- النسب المئوية والتكرارات: وذلك لمعرفة نسبة عدد أفراد العينة الذين اختاروا بين بدائل عبارات الاستبانة، حيث تحسب بقيمة عدد التكرارات الموافقة لعبارة ما على مجموع عدد أفراد العينة؛
- الوسط الحسابي: يعد الوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية المستخدمة لدى الإحصائيين ويعرف على أنه مجموع المشاهدات مقسوما على عددها، يستعمل لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات أفراد العينة؛
- الانحراف المعياري: هو أداة لقياس التشتت، ويعرف بأنه الجذر التربيعي للتباين، فبواسطته يمكن التعرف على انحراف إجابات أفراد العينة عن كل؛
- اختبار آلفا كرو نباخ: لمعرفة تيارات فقرات الاستبانة؛
- معامل الارتباط بيرسون : لقياس صدق الفقرات؛
- اختبار متوسط عينة الأحادية one dimpel text.

5- نتائج الدراسة الميدانية:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تحليل فقرات الدراسة ومناقشة واختبار فرضيات الدراسة.

5-1 تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبارt للعينة الأحادية لتحليل فقرات الاستبانة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذ كانت القيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) و مستوى الدلالة أقل من (05.0)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمةt المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) ومستوى الدلالة أكبر من (0,05).

❖ تحليل فقرات المحور الأول:

تم استخدام اختبارt العينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم(16) الذي يبين آراء أفراد العينة الدراسة في المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال القواعد الحوكة) وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الأول يساوي (7359.3) و قيمة t المحسوبة تساوي (722.6) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) ومستوى الدلالة يساوي (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل أنه يوجد أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة في المؤسسة المينائية جن- جن.

الجدول (16): تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	2,9697	1,01504	0,171	0,865
02	تقوم الشركة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	4,0909	1,01130	6,179	0,000
03	قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكلف لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل مجلس الإدارة	3,6970	0,84723	4,726	0,000
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الافصاح في الشركة	4,1515	0,90558	7,305	0,000

05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	3,3333	1,13652	1,685	0,102
06	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان مصالح الجمهور في الشركة	3,6667	1,08012	3,546	0,001
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع	4,2424	0,90244	7,909	0,000
	جميع الفقرات	3,7359	0,52021	6,722	0,000

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (05.0) ودرجة حرية (32) تساوي (04.2)

من الجدول(16) نلاحظ ما يلي:

- الفقرة الأولى: بلغ متوسط الحسابي (9697.2) وبلغت قيمة t المحسوبة (171.0) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (865.0) وهي أكبر من (05.0) مما يدل على أنه: " لا يوجد إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء شركة سونلغاز
- الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي (0909.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (197.6) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على أنه "تقوم شركة سونلغاز بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة ".
- الفقرة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي (6970.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (726.4) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (0.24) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على أن" قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الادارة ".
- الفقرة الرابعة: بلغ المتوسط الحسابي (1515.4) تبلغ قيمة t المحسوبة (305.7) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل

من (05.0) مما يدل على " أن قوانين الشركات المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الادارة ".

- الفقرة الخامسة: بلغ متوسط الحسابي (3333.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (685.1) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (102.0) وهي أكبر من (05.0) مما يدل على أن الهيئات الرقابية في الشركة الطاقوية سونلغاز لا تقوم بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات.
- الفقرة السادسة: بلغ متوسط الحسابي (6667.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (546.3) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (001.0) وهي اقل من (05.0) مما يدل على أنه " تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة الطاقوية سونلغاز ".
- الفقرة السابعة: بلغ المتوسط الحسابي (2424.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (909.7) وهي أكبر منقيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (00.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أن الشركة الطاقوية سونلغاز تحرص على الظهور بصورة جيدة في المجتمع ".

❖ تحليل فقرات المحور الثاني:

تم استخدام اختبارt العينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم(3-17) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (توفر مقومات أصحاب المصالح في اساليب ممارسة قواعد الحوكمة) وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الثاني يساوي (4697.3) وقيمة t المحسوبة تساوي (668.4) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) ومستوى الدلالة يساوي (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل " على توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة في مؤسسة سونلغاز الوادي ".

الجدول (17): تحليل فقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	3,4242	0,66287	3,677	0,001
02	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العمليات في تحسين الأداء	3,2424	1,00095	1,391	0,174
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	3,4242	0,83030	2,935	0,006
04	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم	3,3030	0,95147	1,830	0,077
05	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي على الشركة	3,4848	0,71244	3,909	0,000
06	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المشاركة	3,9394	0,82687	6,526	0,000
	جميع الفقرات	3,4697	0,57803	4,668	0,000

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة(05.0) ودرجة حرية(32) تساوي(04.2).

من الجدول(17): نلاحظ ما يلي:

- الفقرة الأولى: بلغ متوسط الحسابي (4242.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (677.3) أكبر من قيمة t الجدولة والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية أكبر من القيمة الاحتمالية (001.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح في مؤسسة سونلغاز الوادي وفقا لأحكام القانون".

- الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي (2424.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (391.1) وهي أقل من قيمة t الجدولية التي تساوي (01.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (174.0) وهي أكبر من (05.0) مما يدل على " أنه لا يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء في الشركة الطاقوية سونلغاز ".
- الفقرة الثالثة: بلغ متوسط الحسابي (4242.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (935.2) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (006.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم إتاحة الفرصة في مؤسسة سونلغاز الوادي لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم ".
- الفقرة الرابعة: بلغ متوسط الحسابي (3030.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (830.1) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (04.2)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (077.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية".
- الفقرة الخامسة: بلغ المتوسط الحسابي (4848.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (909.3) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجادطرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركة الطاقوية سونلغاز".
- الفقرة السادسة: بلغ المتوسط الحسابي (9394.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (526.6) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي اقل من (05.0) مما يدل " على وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة الطاقوية سونلغاز ".

❖ **تحليل فقرات المحور الثالث:**

تم استخدام اختبار العينة الوحدة والنتائج مبنية في الجداول رقم(18) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الثالث يساوي (7710.3) وقيمة t المحسوبة تساوي (582.6) وهي أكبر من

قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) ومستوى الدلالة يساوي (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل " على توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في مؤسسة سونلغاز الوادي ".

الجدول (18): تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	4,0000	0,86603	6,633	0,000
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة	3,8788	1,08275	4,662	0,000
03	يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين	4,0000	0,90139	6,373	0,000
04	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	4,0303	0,95147	6,220	0,000
05	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي	3,3333	1,29099	1,483	0,148
06	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3,9394	1,11634	4,834	0,000
07	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	3,5455	1,12057	2,796	0,009
08	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الاجبارية	3,4545	1,06334	2,456	0,020
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	3,7576	1,00095	4,348	0,000
	جميع الفقرات	3,7710	0,67297	6,582	0,000

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة(05.0) ودرجة حرية(32) تساوي(04.2) من الجدول(18) نلاحظ ما يلي:

- الفقرة الأولى: بلغ المتوسط الحسابي (000.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (633.6) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء في مؤسسة سونلغاز الوادي".
- الفقرة الثانية: بلغ متوسط الحسابي (8788.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (662.4) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن النتائج المحققة من طرف مؤسسة سونلغاز الوادي".
- الفقرة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي (000.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (373.6) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أن الإفصاح يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح في مؤسسة سونلغاز الوادي".
- الفقرة الرابعة: بلغ متوسط الحسابي (0303.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (220.6) وهي أكبر منقيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه تم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين وكيفية اختيارهم في مؤسسة سونلغاز الوادي ".
- الفقرة الخامسة: بلغ المتوسط الحسابي (3333.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (483.1) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (148.0) وهي أكبر من (05.0) مما يدل على " أن لا يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي في مؤسسة سونلغاز الوادي ".
- الفقرة السادسة: بلغ المتوسط الحسابي (9494.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (834.4) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل

من (05.0) مما يدل على " أنه تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة في مؤسسة سونلغاز الوادي".

- الفقرة السابعة: بلغ المتوسط الحسابي (5455.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (796.2) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (009.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة في مؤسسة سونلغاز الوادي".
- الفقرة الثامنة: بلغ المتوسط الحسابي (4545.3) وبلغت قيمة t المحسوبة(456.2) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (02.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية في مؤسسة سونلغاز الوادي".
- الفقرة التاسعة: بلغ المتوسط الحسابي (7576.3) وبلغت قيمة t المحسوبة (348.4) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والت تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته في مؤسسة سونلغاز الوادي".

❖ **تحليل فقرات المحور الرابع:**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج المبينة في الجدول(19) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع (توفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية) وبصفة عامة تبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع يساوي (1576.4) وقيمة t المحسوبة تساوي (920.9) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) ومستوى الدلالة يساوي (000.0) وهو أقل من (05.0) مما يدل على " أنه تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز الوادي ".

الجدول (19): تحليل فقرات المحور الرابع تتوفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة	4,0909	0,87905	7,129	0,000
2	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة	4,1818	0,84611	8,024	0,000
3	يتم الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية	4,1818	0,88227	7,695	0,000
4	يتم الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها	4,2121	0,78093	8,916	0,000
5	يتم الإفصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات المؤسسة	4,1212	0,89294	7,213	0,000
	جميع الفقرات	4,1576	0,67037	9,920	0,000

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة(05.0) ودرجة حرية(32) تساوي(04.2).

- الفقرة الأولى: بلغ المتوسط الحسابي (0909.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (129.7) وهي أكبر منقيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية امؤسسة سونلغاز ".
- الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي (1818.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (024.8) وهي أكبر من قيم t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في امؤسسة سونلغاز".
- الفقرة الثالثة: بلغ المتوسط الحسابي (1818.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (695.7) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية في امؤسسة سونلغاز".

- الفقرة الرابعة: بلغ المتوسط الحسابي (2121.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (916.8) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2)عند درجة حرية (32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم إفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها في مؤسسة سونلغاز ".

- الفقرة الخامسة: بلغ المتوسط الحسابي (1212.4) وبلغت قيمة t المحسوبة (213.7) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) عند درجة حرية(32) بينما تشير القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على " أنه يتم الإفصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث معاملات مؤسسة سونلغاز ".

3.4.2. مناقشة اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق قاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية H_1 وقبول الفرضية البديلة H_0 إذ كانت قيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية وذلك عند مستوى دلالة (05.0).

- اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة تأثير بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمةودورها في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز

لاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (3-20) أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) يساوي (7359.3) وقيمة t المحسوبة تساوي (722.6) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) بينما تساوي القيمة الاحتمالية (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على رفض الفرضية العدمية H_1 التي تنص على " أنه لا توجد علاقة تأثير بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز " وقبول الفرضية البديلة H_0 والتي تنص على " أنه توجد علاقة تأثير بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في تحسين الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز "، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (20): نتائج اختبار فرضية المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	وجود اساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	3.7359	6.722	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (05.0) ودرجة حرية (32) تساوي (03.2)

✓ اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز

لاختيار الفرضة الثانية تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم(3-21) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات لمحور الثاني (توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) يساوي 4697.3 وقيمة t المحسوبة تساوي (668.4) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2)، والقيمة الاحتمالية تساوي (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على رفض الفرضية العدميةH_1 والتي تنص على أنه " لا توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز ".

وقبول الفرضية البديلة H_0 التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيمأصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودةالتقارير المالية في مؤسسة سونلغاز ".

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (21): يبين نتائج اختبار فرضية المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	3.4697	4.668	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (05.0) ودرجة حرية (32) هي (03.2)

✓ اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الافصاح والشفافية على زيادة درجة الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لمؤسسة سونلغاز.

لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (3-22) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث(توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) يساوي (7710.3) وقيمة t المحسوبة تساوي (582.6) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي

تساوي (04.2) والقيمة الاحتمالية تساوي (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على رفض الفرضية العدمية H_1 والتي تنص على أن " لا توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الافصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمؤسسة سونلغاز " وقبول الفرضية البديلة H_0 التي تنص على أنه " توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لمؤسسة سونلغاز" والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (22): نتائج اختبار فرضية المحور الثالث: مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحابالمصالح

المحور	محتوى المحور	متوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	3.7710	6.582	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (05.0) ودرجة حرية (32) هي (04.2)

✓ اختبار الفرضية الرابعة: توفر مقومات الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز.

لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم (3-23) أن المتوسط الحسابي لجميع فترات المحور الرابع (توفر مقومات الافصاح المحاسبي جودة التقارير المالية) يساوي (1576.4) وقيمة t المحسوبة تساوي (920.9) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (04.2) والقيمة الاحتمالية تساوي (000.0) وهي أقل من (05.0) مما يدل على رفض الفرضية العدمية H_1 التي تنص على أنه " لا تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز" وقبول الفرضية البديلة H_0 التي تنص على أنه " تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز" والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (23): نتائج اختبار فرضية المحور الرابع: توفر مقومات الإفصاح وجودة التقارير المالية.

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الربع	توفر مقومات الإفصاح وجودة التقارير المالية.	4.1576	9.920	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (05.0) ودرجة حرية (32) هي (04.2).

خلاصة الفصل:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا، حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة من أفراد مؤسسة سونلغاز بولاية جيجل، وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS وكذا مجموعة من الاساليب الاحصائية ثم اختبار وإثبات صحة فرضيات الدراسة التالية:

- توفر إطار محكم وفعال لحوكمة الشركات يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة محل الدراسة؛
- توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات تدعيم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛
- توجد علاقة تأثير لمقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؛
- يوجد إفصاح محاسبي وجودة تقارير مالية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

خـــــاتمة

لقد أصبح موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة في الكثير من دول العالم خاصةالدول المتقدمة منها والتي مستها الأزمات المالية وأدت إلى انتشار الفساد المالي والإداري بها بسببنقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المالية والحسابية التي تعبر عن الأوضاع الحقيقيةللشركات وتعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المالية والجودة العالية حيث تقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد التي أقرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، حيث تعد إحدى الآليات المهمة والفعالة في تحسين الكفاءة والنمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز الثقة في بيئة الأعمال لاستقطاب المستثمرين.

وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول كيفية تأثير قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في مؤسسة سونلغاز ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لهذا البحث

1. نتائج الدراسة:

لقد تم الوصول إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية

1.1. نتائج الدراسة النظرية:

من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى النتائج التالية:

- لحوكمة الشركات عدة تعاريف تختلف باختلاف المنظمات والمفكرين الذين قاموا بتعريفها غبر أنها تنتمي إلى نفس الإطار العام على نفس المعنى؛
- تقوم حوكمة الشركات على ست مبادئ وقواعد أرستها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛
- بدأت العديد من دول العالم خاصة المتقدمة منها وكذا الدول العربية في الاهتمام وممارسة تطبيق حوكمة الشركات وقد تم تنظيم وعقد العديد من المؤتمرات والندوات فيها، وذلك لإيضاح مفهوم حوكمة الشركات والتوعية بضرورة تطبيق قواعدها في مختلف المؤسسات؛
- يعتبر الافصاح المحاسبي من المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات حيث يفترض هذا المبدأ أن تقومالشركة بالتقرير عن كل المعلومات التي من شأنها أن تساهم في قرارات الأطراف التي لها علاقةبالشركة؛
- تعتبر حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصح عنها ذات الجودة العالية.

1-2- نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة المطبق من خلال تناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة إضافة إلى توفير تشريعات وقوانين واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة إضافة إلى حرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع هذا ويجب على مؤسسة سونلغاز لتوفير اطار تنظيمي و قانوني ومؤسسي فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه، إضافة إلى ضرورة قيام الهيئات الرقابية بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة؛

- توفر مقومات أصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة في مؤسسة سونلغاز بحيث يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تسهيل مهام كافة ذوي المصلحة في الشركة مثل الموردين والدائنين والعملاء والعاملين بالشركة وكافة الجهات الحكومية، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويضات مناسبة عند انتهاك حقوقهم، والسماح لهم بإخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة الاتصال بهم من أجل ايجاد الطرق المختلفة لتأمين رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات وتوفير استمرارية الشركة من خلال وجود آلية عمل بين أصحاب المصالح و مجلس الادارة ورغم هذا يجب تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء بالمؤسسة؛

- توفر مقومات الافصاح و الشفاقية لجميع أصحاب المصالح في مؤسسة سونلغاز بحيث يرتكز إطار حوكمة الشركات على تحقيق الافصاح والشفافية من خلال الافصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي والنتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة والافصاح عن مكافأة مجلس

الإدارة والمديرين التنفيذين وكيفية اختيارهم وتوفير قنوات لنشر المعلومات لأصحاب المصالح في التوقيت المناسب وبطريقة عادلة مع الافصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وعلى الرغم من هذا فهي غير كافية ويجب العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية خصوصا عند وجود أي ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المستثمرين الأمن والأمان لأموالهم؛

- تتوفر مقومات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بمؤسسة سونلغاز وذلك من خلال الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة إضافة إلى الإفصاح عن السياسات المالية المطبقة في الشركة والإيضاحات المرفقة في القوائم المالية إضافة إلى الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها وكذا التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات المؤسسة .

2. التوصيات:

- ✓ إلزام الشركات الجزائرية على الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وخاصة المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ العمل على التعريف ونشر الوعي بأهمية حوكمة الشركات وتشجيع الشركة بتطبيق مبادئها من خلال عقد برامج تدريبية للموظفين والإطارات تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة ؛
- ✓ العمل على منح صلاحيات ودور لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الادارة مما يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار؛
- ✓ العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وأتاحتها لجميع اصحاب المصالح؛
- ✓ العمل على تحديث الأطر التنظيمية والقانونية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين الأمر الذي يؤدي الى تنمية الاستثمار وتقوية دور الشركة في هذا المجال؛
- ✓ العمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطر وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار؛
- ✓ يجب إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية لما له من فوائد كبيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- ✓ العمل على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطبيقات حوكمة الشركات؛

3. أفاق الدراسة:

4. بعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن اقتراح المواضيع التالية لتكون عناوين بحث مستقبلية:
   - دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركة؛
   - دور حوكمة الشركات في تحسين مهنة المحاسبة؛
   - أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على هيكل رأس المال؛
   - دور حوكمة الشركات في تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابراهيم بختي، مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
2. بكر ابراهيم محمود, نضال عزيز مهدي, دور مسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الافصاح الالكتروني للقوائم المالية ,جامعة المستنصرية, قسم المحاسبة.
3. جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع الأردن.
4. حسين بن الطاهر , محمد بولاعة دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي , الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري يومي 6و7 ماي 2012 , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر.
5. رضوان حلوى حنان ونزار فليح البلداوي , المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية, ط2 , إثراء للنشر والتوزيع 2012.
6. شرف ميخائيل حنا، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس لحوكمة .
7. عادل عبد الفتاح مصطفى الميهى ، " أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكترونى للتقارير المالية المنشورة "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، المجلد الثانى، 2011.
8. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان , اثر الافصاح الالكتروني للمعلومات المالية على كفائة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقاريرالمالية , مدلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , كلية العلوم التكنولوجيا, غزة – فلسطين .
9. عبد الرحمن الجاموس، إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2235.
10. عبد القادر دشاش , مسعود صديقي ر, دور الافصاح الالكتروني في تعزيز جودة المعلومات المالية , مجلة أداء المؤسسات الجزائري , كلية العلوم إ و ت و ع ت , ورقلة العدد14 ,2018.
11. كمال عبد العزيز النقيب , المدخل المعاصر الى علم المحاسبة المالية, ط 1 , دار وائل للنشر والتوزيع, عمان-الاردن, 2004.

12. م.م.رباز محمد حسين محمد , الافصاح الالكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة السليمانية , العدد 37, المجلد 1, 2017 .

13. مجدى محمد سامى ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة أألعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة إلسكندرية ، العدد الثانى ، المجلد السادس وأألربعون ، 2009.

14. مجمود رجب يس غنيم, دور الإفصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلكعلى كفاءة سوق رأس المال المصري , جامعة بنها ,قسم المحاسبة.

15. محمد شريف توفيق ، " التقرير إللكتروني على شبكة إلنترنت وتقييم جهود تنظيمه , دراسة إختبارية للمتغيرات المؤثرة فى القطاع المصرفى" ، المجلة العلمية لتجارة أألزهر ، كلية التجارة بنين ، جامعة أألزهر ، العدد السادس والعشرون ، يناير 2001.

16. مستورة شميلة توتو سليمان , الإفصاح الالكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي) , جامعة النيلين , رسالة ماجستير ,2018 , تخصص محاسبة.

17. مليكة زغيب و سوسن زيرق, حول حوكمة الشركات كىلية للحد من الفساد المالي والاداري , كلية ع اق وت وع ت جامعة محمد خيضر بسكرة, يومي 07/06 جوان 2012.

18. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنه , تحليل القوائم المالية – مدخل نظري تطبيقي – ط 3, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2011 .

19. الوهاب إبراهيم طه، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية 58 المنشورة على شبكة المعلومات العالمية، المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان ، الأردن، يومي 38/35 مارس، 2225.